مجلة جامعة بني وليد للعلوم الإنسانية والتطبيقية
Bani Waleed University Journal of Humanities and Applied Sciences
تصدر عن– جامعة بني وليد – ليبيا
Website:https://jhas-bwu.com/index.php/bwjhas/index
المجلد التاسع ـ العدد الخامس ـ 2024 ـ الصفحات (86-111)
ISSN3005-3900

تباين توزيع القوى العاملة حسب النشاط الاقتصادي لسكان ليبيا للفترة من 2012 -2022

إيمان أبوالقاسم عبد الحميد شلغوم *[1]

[1] قسم الجغرافيا، كلية الآداب، جامعة الزاوية ، الزاوية ، ليبيا

a.shaghoum@zu.edu.ly

Variation in the distribution of the labor force according to the economic activity of the Libyan population for the period 2012-2022

Iman Abu Al-Qasim Abdul Hamid Shalghum [1]

[1] Department of Geography, Faculty of Arts, Zawiya University, Zawiya, Libya

تاريخ الاستلام: 16-10-2024 تاريخ القبول: 10-11-2024 تاريخ النشر : 01-12-2024

الملخص:

تهتم الدراسة بالتباين المكاني والزماني لتوزيع القوى العاملة علي حسب الأنشطة الاقتصادية لسكان ليبيا على مستوى المناطق بحسب بيانات مصلحة الإحصاء والتعداد، ونتائج مسح القوة العاملة (للتشغيل والبطالة)، لسنتي 2012- 2022 اعتمدت الدراسة التصنيف التفصيلي حسب قطاعات النشاط الاقتصادي المختلفة ذي السبعة عشر نشاطا، إضافة الى التصنيف الثلاثي للأنشطة الاقتصادية. وقد أكدت الدراسة أن هناك تباينا زمانيا ومكانيا على مستوى منطقة الدراسة وكانت تقف وراء هذا التباين عوامل متعددة كان من اهمها سوء توزيع المشاريع التنموية والاقتصادية وتوقفها في تلك الفترة وذلك لدخول الدولة لمرحلة جديدة، إضافة إلى سوء الأحوال الأمنية.

أظهرت الدراسة أن هناك تفاوت في نسبة القوى العاملة حسب الأنشطة الاقتصادية، وتبين أن أعلى نسبة سنة 2012 كانت في النشاط الإدارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي بنسبة (34.56%) وكانت أعلى نسبة لمشاركة الذكور (43.54 %) وتقل النسبة الاناث في هذا النشاط تصل (15.32 %) ثم زادت هذه النسبة سنة 2022 للنشاط الإدارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي الالزامي لهذا النشاط وأخذ أعلى نسبة مشاركة لتصل إلى (44.1 %) ، أعلى نسبة المشاركة للذكور حصل عليها النشاط الادارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي الالزامي بنسبة (53.7%)، أما نسبة المشاركة الاناث فبلغت (29.4%)، ولعل ذلك راجع إلى محدودية القطاع الوظيفي في هذه الفترة ودخول الدولة في صراع سياسي والتحاق معظم الشباب بالوحدات العسكرية خصوصاً أثناء نشوب حرب طرابلس، وما اتبعها من صراعات ونزاعات محلية، مما يدل على تناقص المستمر في نسبة القطاع الزراعي أمام الزيادة السكانية ويقابلها وجود خلخل في عمل المنشآت الصناعية، ما بين عملها وتوقفها بين الحين والآخر بسبب الظروف الأمنية، يليها قطاع التعليم بنسبة (32.1%)، لسنة 2012 حيث تحصلت مشاركة الاناث في هذا القطاع بنسبة عالية تصل (65.31%)، أما الذكور فكانت المشاركة بنسبة (16.48%)،فقد تناقص مشاركة هذا القطاع سنة 2022 بنسبة (26.8%) فتبين التوزيع النسبي لذكور (12.6%) اما الاناث بنسبة (48.8%) .

في حين كانت أعلى نسبة لسنة 2022 في قطاع الادارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي، لجنس الذكور بنسبة(53.7%)، أما أعلى نسبة للإناث فقد مثلها قطاع التعليم بنسبة(65.31%) لسنة 2012، ويعود سبب ارتفاعها إلى تحول العاملين من قطاع الزراعة والصناعة إلى الخدمات بعد تدهور الزراعة وتوقف أغلب المصانع الحكومية عن العمل، وأن غالبية العاملين في المناطق الحضرية بالمنطقة يعملون ضمن نشاط الخدمات، كذلك توجه أغلب العاملين من سكان الريف في ليبيا إلى نشاط الخدمات.

الكلمات المفتاحية: : القوى العاملة، النشاط الاقتصادي، نمو السكان، التركيب النوعي والعمري، القطاع الوظيفي.

Abstract:

The study is concerned with the spatial and temporal variation in the distribution of the labor force according to the economic activities of the Libyan population at the regional level, according to the data of the Statistics and Census Authority, and the results of the labor force survey (for employment and unemployment), for the years 2012-2022. The study adopted the detailed classification according to the various economic activity sectors of seventeen activities, in addition to the tripartite classification of economic activities. The study confirmed that there is a temporal and spatial variation at the level of the study area, and there were several factors behind this variation, the most important of which was the poor distribution of development and economic projects and their cessation during that period due to the country entering a new phase, in addition to the poor security conditions. The study showed that there is a difference in the percentage of the workforce according to economic activities, and it was found that the highest percentage in 2012 was in the activity of public administration, defense and social security at a rate of (34.56%), and the highest percentage of male participation was (43.54%), and the percentage of females in this activity decreased to (15.32%), then this percentage increased in 2022 for the activity of public administration, defense and mandatory social security for this activity and took the highest participation percentage to reach (44.1%), the highest participation percentage for males was obtained by the activity of public administration, defense and mandatory social security at a rate of (53.7%), while the percentage of female participation reached (29.4%), and perhaps this is due to the limited employment sector during this period and the state's entry into a political conflict and the enrollment of most young people in military units, especially during the outbreak of the Tripoli war, and the local conflicts and disputes that followed, which indicates a continuous decrease in the percentage of the agricultural sector in the face of population growth, and there is a disruption in the work of industrial facilities, between their work and their stopping from time to

time due to security conditions, followed by the education sector at a rate of (32.1%), for the year 2012, where female participation in this sector was high (65.31%), while male participation was (16.48%), the participation of this sector decreased in 2022 by (26.8%), so the relative distribution of males was (12.6%) while females were (48.8%). While the highest percentage for the year 2022 was in the public administration, defense and social security sector, for males by (53.7%), the highest percentage for females was represented by the education sector by (65.31%) for the year 2012, and the reason for its increase is due to the shift of workers from the agriculture and industry sector to services after the deterioration of agriculture and the cessation of most government factories from work, and that the majority of workers in urban areas in the region work within the service activity, as well as the orientation of most workers from rural residents in Libya to the service activity.

Keywords: Labor force, economic activity, population growth, gender and age structure، Job sector .

المقدمة:

تعد دراسة الأنشطة الاقتصادية للقوى العاملة من أهم أنماط التركيب الاقتصادي للمجتمع وللسكان لأن التركيب الاقتصادي هو أساس وضع خطط المستقبل في مشروعات التنمية الاقتصادية(احميد ساسي،1999،ص34). فتوزيع السكان حسب نشاطهم الاقتصادي وتركيبهم المهني والحالة العملية يبين الافراد العاملين في مختلف القطاعات الانتاجية، ومعرفة درجة استيعاب كل قطاع للقوى العاملة وإمكانية الاستفادة من الموارد البشرية الفائضة في قطاع معين، وإعادة توزيعها على القطاعات التي تشكو من نقص في القوة العاملة، ففي عام 2022 نفذت الأمم المتحدة في ليبيا 108 مشاريع في 28 موقعا لتعزيز الحكومة وتحسين الفرص الاقتصادية، بدعم العرض والطلب في سوق العمل من خلال توفير دورات تدريبية على تحسين مهارات العمل في العديد من الانشطة الاقتصادية وخاصة فئة الشباب لأكثر من 76000 شخص سواء ذكور او اناث في جميع أنحاء البلاد. وفي الوقت نفسه، عملت الأمم المتحدة على تحسين الفعالية الصناعية في قطاعات مثل الزراعة وصيد الأسماك داخل الدولة، بحيث حصل (60 %) من السكان وإعادة الوصول إلى الخدمات الاجتماعية والأساسية، مثل التعليم والرعاية الصحية والمياه والصرف الصحي ،وساهمت تلك المشاريع في تحسين المهام الحكومية الأساسية ، وبناء القدرات لتقديم خدمات اجتماعية ذات جودة، وقد استفاد من هذه المشاريع توظيف آلاف من القوي العاملة في جميع أنحاء البلاد، (الأمم المتحدة في ليبيا تصدر تقرير نتائج عام2022).

مشكلة الدراسة:

1- هل هناك تباين مكاني في توزيع أعداد ونسبة العاملين حسب الأنشطة الاقتصادية بين مناطق ليبيا للفترة من 2012 -2022.

2- وما هي التغيرات التي طرأت على هذا التوزيع خلال عامي 2012 و2022.

الفرضية:

بناء على المشكلة تم وضع فرضية البحث التي تمثلت في الآتي:

1-هناك تباين واضح في توزيع القوى العاملة على الأنشطة الاقتصادية في مناطق ليبيا خلال عامي 2012 - 2022.

2- وجود تغيرات في أهم الأنشطة الاقتصادية ، بسيطرة القطاع الثالث (الخدمات) علي حساب القطاع الاول والثاني في ليبيا خلال عامي 2012 -2022.

أهدافها:

تهدف الدراسة إلى الكشف عن التغيرات العددية والنسبية للقوى العاملة بحسب الأنشطة الاقتصادية خلال سنوات الدراسة وتوزيعهم المكاني على مستوى منطقة الدراسة، ومعرفة التغيرات التي حدثت على القوى العاملة حسب قطاعات الأنشطة الاقتصادية والحالة المهنية العملية لقوة العمل بالمنطقة.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية توزيع القوي العاملة للنشاط الاقتصادي لسكان ليبيا في تحديد مقدار التباين في ذلك التوزيع ومدى قدرة القطاعات الاقتصادية المتوفرة في منطقة الدراسة على تشغيل القوى العاملة، لأن المنطقة شهدت بعد سنة 2011 عدم وجود استقرار سياسي مما تسبب في توقف عجلة التنمية، رغم هناك تحفيز الانتعاش الاقتصادي في اقبل على مرحلة جديدة ، والتي ستكون مرحلة للتنمية الشاملة في كل القطاعات خلال السنوات القادمة ، لذا لابد من معرفة التركيب الاقتصادي وكيفية توزيع العاملين على القطاعات، إلا أن عدم استقرار النشاط الاقتصادي في ليبيا سبب في تدني العديد من القطاعات ودخول قطاعات جديدة داخل الدولة وزيادة دور القطاع الخاص.

منهجية الدراسة :

اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي الذي يقوم على جمع البيانات، وتصنيفها، ومحاولة تفسيرها، كذلك على بيانات التعدادات العامة للسكان والإحصاءات الحيوية وتحويل بياناتها إلى جداول، وأشكال من أجل الوصول إلى نتائج، كما اعتمدت هذه الدراسة على مجموعة من المقاييس مثل معدل النشاط الاقتصادي الخام، ومعدل القوة العاملة.

موقع منطقة الدراسة:

تعد ليبيا من الدول الأفريقية الكبيرة المساحة ، وهي بذلك تمتد في مساحات شاسعة بحيث تشغل حيزاً كبيراً من الجزاء الشمالي للقارة الأفريقية. كما أنها تشرف على ساحل البحر المتوسط بشاطئ يبلغ طوله حوالي 1900 كم ، ويبلغ طول حدودها حوالي 6500 كم ، منها 4600 كم حدود برية ويحدها من الغرب تونس والجزائر ومن الشرق مصر ، ومن الجنوب النيجر وتشاد ، ومن الجنوب الشرقي السودان ، وتقع فلكياً بين خطي طول 9"،˚25 شرقاً ودائرتي عرض 30،18 33 شمالاً وتقدر مساحتها الاجمالية بنحو 1.665.000 كيلومتراً مربعاً، (خالد محمد بن عمور،2014 ،ص65)، يؤثر موقع ليبيا الفلكي بالنسبة لخطوط الطول ودوائر العرض في مناخها الان الموقع الجغرافي يعد من بين أهم عناصر القوة للدولة اقتصادياً واجتماعيا التي تؤثر في قدراتها على الانتاج واستغلال الموارد الطبيعية المتاحة فيها، وعلى احتمالات التنمية الاقتصادية المؤثر في انشطتها ، اذ ان مناخها الدولة لم يكن مشجعا للقيام بالأنشطة المتنوعة لذلك كان عاملاً سلبياً من الجانب ممارسة الانشطة الاقتصادية . لذلك فأن الموقع الجغرافي يعد من العوامل الطبيعية المؤثرة في سياسة الدولة في كيفية توزيع القوى العاملة علي حسب النشاط الاقتصادي المتاح والملائم للمنطقة ، وذلك لوقوع ليبيا

ضمن المناخ الصحراوي ماعدا الاجزاء الشمالية ، بحيث وجد مناطق صغيرة مزدحمة ومناطق واسعة خالية من السكان وأثرت هذه الطبيعة الجغرافية في التباين القوي العاملة حسب النشاط الاقتصادي بين مناطق ليبيا .

الدارسات السابقة :

1- (دراسة محمد المحجوب الحداد، عبدالله محمد اشكاب 2008)، تعرضت هذه الدراسة الي عرض تحليلي لموضوع أثر انخفاض معدل نمو السكان على سوق العمل في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1973-2006)، بتحليل بعض الجوانب المتمثلة في دراسة الأوضاع السكانية وتطور أوضاع القوى العاملة في الاقتصاد الليبي، وتطور العلاقة بين النمو السكاني و القوى العاملة في الاقتصاد الليبي، وقد اتضح أن هناك تطورات هامة حدثت للاقتصاد الليبي في ما يخص السكان والقوى العاملة خلال فترة الدراسة .

2- (دراسة سليمان ابوشناف علي ابريطالله ،2022)، تعرضت هذه الدراسة الي التحول الديموغرافي للسكان ونمو القوى العاملة في ليبيا،بحيث ان مرحلة التحول الديموغرافي التي تعيشها ليبيا حالياً، من أهم سماتها انخفاض معدل الخصوبة السكانية، والنمو السكاني البطيء، الذي يشكل فرصة حقيقية للدفع بعجلة التنمية، والأداء الاقتصادي، في حين تبين ارتفاع الفئة العمرية من (15-64)، أو ما يعرف بالسكان في سن العمل، وزيادة عرض القوى العاملة، ورفع معدلات الإنتاج الاقتصادي، وتوصل الدراسة إلى ارتفاع العمر الوسيط للقوى العاملة من (32.8) سنة 2006 إلى (36.3) سنة 2013، مع ارتفاع معدل إسهام الإناث في النشاط الاقتصادي داخل الدولة .

3- (دراسة مجموعة البنك الدولي ،2013)، ديناميكيات سوق العمل في ليبيا، اهم النتائج الرئيسية يبلغ عدد العاملين داخل ليبيا 1.5 مليون شخص، نجد نسبة (85%) من الأيدي العاملة النشطة في ليبيا بالقطاع العام، وهي نسبة مرتفعة جدا حتى بالمقاييس الإقليمية، نسبة العاملين بالصناعة في قطاع النفط في المقام الأول، وبالزراعة لا تتجاوز 10 في المائة من حجم الأيدي العاملة. ولا تمثل هذه النسبة سوى 20 في المائة مما كان عليه الحال قبل حوالي 30 عاماً. تعاني ليبيا من أحد أعلى معدلات البطالة في العالم، خاصة بالنظر إلى ارتفاع نسبة الالتحاق بالتعليم الجامعي. وقد ارتفعت نسبة البطالة الإجمالية من 13.5 في المائة عام 2010 ، لتصل إلى 19 في المائة عام 2012 .قلة وظائف القطاع الخاص المتاحة لليبيين سواء كانوا من العمال المهرة أم غير المهرة.

أولاً: النمو السكاني لليبيا.

هناك علاقة بين النمو السكاني والقوى العاملة على درجة كبيرة من الأهمية فهو تؤثر على النشاط الاقتصادي والتنمية الاقتصادية، فنمو سكان أي منطقة دليل على نموها الاقتصادي، ونهضتها الاجتماعية، وسماتها الحضارية، وفكرها السياسي، وبهذا النمو السكاني وحجم السكان ونمط توزيعهم عوامل تؤثر في استثمار الموارد الاقتصادية، لأن العلاقة بين النمو السكاني والقوى العاملة على درجة كبيرة من الأهمية فهي تؤثر في التنمية، وفي الدخل القومي والفردي، وفي التوزيع الجغرافي، وفي حياة المجتمعات كافة، وتشير بيانات عام 2012 أن عدد سكان الليبيين قد وصل إلى (5,878,100) نسمة، بمعدل نمو (1.75%) ، في حين وصل عدد سكان الليبيين سنة 2022 إلى حوالي (7124586) نسمة، وبمعدل نمو (1.3%) (وزارة التخطيط مصلحة الإحصاء والتعداد ،2012- 2022،ص17 -16)، ولعل اتجاه معدلات نمو السكان الليبيين نحو الانخفاض لم يكن ناتجا عن سياسة سكانية، بل يرجع السبب إلى جملة من العوامل من أهمها: زيادة معدل التحضر في المجتمع وانتشار التعليم والثقافة العامة بين أفراد المجتمع الليبي، مع انخفاض معدلات الخصوبة بسبب زيادة مشاركة المرأة في سوق العمل وزيادة اتجاه الفتيات إلى التعليم العالي، انتشار ظاهرة تنظيم الأسرة بين

مختلف فئات المجتمع مع ارتفاع نفقات الزواج في هذه الفترة مع عدم توافق عرض السكن مع الطلب عليه، مما سبب في تأخر الزواج عند أغلب السكان الليبيين.

حجم القوى البشرية ومعدلات النشاط :

ان حجم القوى البشرية للسكان النشطين اقتصاديا للفئة العمرية (15 سنة فأكثر) لسنة 2012 بلغ عددهم (3941,1) ألف نسمة وبنسبة 67.1% من مجموع السكان موزعين بين (2026.1) الف نسمة ذكور وبنسبة 51.4% من مجموع السكان في سن العمل في حين بلغ عدد الإناث (1915.8) ألف نسمة وبنسبة 48.6 % ،في حين نجد ارتفع طفيف في نسبت حجم هذه القوة سنة 2022 لتصل 67.6 % بمجموع يصل الي(4.734) الف نسمة ، بين ذكور بنسبة 50.8 % واناث 49.2 %.

بينما قدر عدد العاملون اقتصادياً سنة 2012 (1882.4) الف نسمة أي ما يعادل 47.8% من المجموع الكلي لحجم للقوى البشرية ، ويلاحظ أن هذه النسبة قد ارتفعت قليلا مقارنة بما كانت عليه في عام 2010 والتي بلغت 41.7%. في حين ارتفعت هذه النسبة سنة 2022 لتصل 49.1% من المجموع الكلي لحجم للقوى البشرية أي 2.310,6 الف نسمة ، اما المشتغلون هم الفئة الذين يقومون بشكل فعلى بإنتاج السلع وتقديم الخدمات في الدولة وقد بلغ عدد المشتغلين (1.524) الف نسمة لسنة 2012 وبنسبة تصل إلى 81.0% من مجموع عرض العمل في حين هناك زيادة في عدد المشتغلين سنة 2022 لتصل 1956577 مستخدم ، بنسبة 84.7 وهذه النسبة تعكس مستوى التوظيف للقوى العاملة أو معدل التوظيف لقوة العمل ، أي نسبة المشتغلين من مجموع العاملين اقتصاديا ، فقدر عدد المشتغلين الذكور (1.039) ألف مشتغل وبنسبة 68.2% من مجموع المشتغلين بمعدلات التوظيف 84.1% بينما قلة هذه النسبة لسنة 2022 للمشتغلين الذكور تصل الي 61.7 % بعدد يصل الي 1208020 ، اما معدل التوظيف يصل الي 86.7 % ، بينما المشتغلين جنس الإناث عددهم (485.0) ألف مشتغلة وبنسبة 31.8% فقد بلغ معدل التوظيف74.9 % لسنة 2012 ، بينما تزداد سنة 2022 بعدد 748557 الف مشتغلة وبنسبة 38.2 % وبمعدل توظيف 81.6 % ،(وزارة التخطيط مصلحة الإحصاء والتعداد،2012-2022 ، ص ص18-20) وهذا يدل علي مدي مشاركة ومساهمة الاناث في سوق العمل

بحيث يواجه نظام التوظيف في ليبيا العديد من التحديات، ولا سيما في تلبية متطلبات سوق العمل التي تحتاج إلى قوة عاملة جاهزة لتشغيل وذلك بوضع استراتيجية للموارد البشرية في ليبيا وذلك مراجعة نظام التعليم لتحقيق توافق أفضل بين المهارات المكتسبة في التعليم ومتطلبات الاقتصادية داخل الدولة، وهذا يعطي النهج الأساس لرؤية جديدة للتعليم والتدريب الفني والمهني في ليبيا، حيث يجب زيادة جودة التدريب بشكل كبير من أجل تلبية متطلبات سوق العمل.

تطور حجم ونمو القوى العاملة في ليبيا:

تعد القوة العاملة عاملاً من عوامل الإنتاج، وهي تشمل عدد الأفراد المشتركين في عملية إنتاج السلع والخدمات، بالإضافة إلى مهارات الأفراد العقلية والجسمانية. وتعتبر إنتاجية القوة العاملة محركاً أساسياً لمعدل الأجور والنمو الاقتصادي، بحيث شهدت ليبيا تحولاً ديموغرافياً مهماً خلال العقدين الأخيرين، تمثل هذا التحول في انخفاض معدلات الخصوبة الذي رافقه تغير في الهيكل العمري للسكان، ومن نتائج هذا التغير انخفاض حجم السكان في فئة صغار السن (0-14 سنة)، وكبار السن، مع بروز واضح في فئة الشباب وارتفاع حجم السكان النشطين اقتصادياً (15-64) سنة، وتعرف هذه الظاهرة الديموغرافية انفتاح النافذة الديموغرافية (Abuhadra,) Dia S., and Tawfik T. Ajaali,2014, 367)، التي تعد فرصة مؤقتة لا تستمر طويلاً، وهي فرصة مواتية للنمو الاقتصادي في المدى القريب والمتوسط، مع ارتفاع الأهمية النسبية

للسكان النشطين اقتصادياً (السكان في سن العمل نتيجة الطفرة السكانية لصغار السن التي سادت خلال عقدي السبعينيات والثمانينيات) ثم انتقلت هذه الطفرة إلى السكان في سن العمل، حيث ارتفعت نسبة السكان في سن العمل (67.1%) من مجموع السكان في عام 2012م في حين وصلت سنة 2022 (67.6%)، وهو ما يؤكد أن هناك زيادة طفيفة السكان في سن العمل(الهيئة العامة للمعلومات،2018، ص 143)وهذا يدل علي **تدني الاقتصاد الكلي الليبي** بعد 2011 والذي يشهد مرحلة انتقالية مليئة بالتحديات السياسية والأمنية التي كانت سببا في اضعاف مؤسسات الدولة وانقسامها. فمنذ سيطر الصراع السياسي على ليبيا، ليتبعه العنف وظهور المجموعات المسلحة وغياب سيادة القانون بالإضافة إلى الصراعات المتداخلة المالية والإيديولوجية، كل هذه العوامل وغيرها أسهمت في ابراز هشاشة الاقتصاد الوطني منها الانقسام المؤسساتي وتدني العديد من الأنشطة الاقتصادي لسكان ليبيا للفترة من 2012 -2022، وهذا التدني أثر بشكل كبير علي **النمو الاقتصادي**، إلا أن الانتعاش الاقتصادي بعد 2011 كان جداً ووجيزاً، فمع حلول سنة 2013 بدأت الاحتجاجات والنزاعات الإدارية في التأثير على الإنتاج، وتم إغلاق بعض المنشآت النفطية والغازية، وانخفضت الصادرات وتراجعت العديد من الأنشطة الاقتصادية داخل الدولة، مما أدى إلى انخفاض في النمو الاقتصادي إلى 6%، ومع احتدام الصراعات وخروج الشركات الأجنبية من البلاد ظلت أغلب القطاعات تعاني من تقلبات جراء الفوضى الأمنية والسياسية التي تشهدها ليبيا. وفي اعقاب الركود الاقتصادي بين عامي 2013 2016 بسبب انخفاض انتاج النفط، اما سنة 2020 انتشار جائحة كوفيد-19 (جائحة كورونا في ليبيا،2020، ص7)، ورغم ذلك شهدت الدولة انتعاش النمو الاقتصادي لسنة 2022 في بعض من الانشطة الاقتصادية وتدني في أخرى.

ومن خلال الجدول رقم (1) يوضح العاملين اقتصاديا ومعدلات النشاط حسب المناطق والجنس لسنتي 2012- 2022م يلاحظ أن معدل النشاط الذي يضم العاملين اقتصاديا والسكان في سن العمل يشهد نسباً متباينة بين المناطق في ليبيا، حيث تراوحت بين 37.9% كأدنى معدل لمنطقة سرت و 60.5% كأعلى معدل المنطقة نالوت لسنة 2012، وهذا يشير إلى ضعف في القدرات فيما بين المناطق والذي ينعكس سلباً على كفاءة إدارة الموارد البشرية وقصوراً في امتلاك الوسائل المحفزة لزيادة عرض العمل من السكان في سن العمل (15 سنة) فأكثر، ويرجع ذلك الانخفاض وعدم الثبات إلى الظروف السياسية والاقتصادية التي تمر بها الدولة، فإن أكبر التحديات التي تواجه العملية الانتقالية وسوق العمل في ليبيا تتركز حول ضعف الأساسيات المؤثرة في العرض والطلب على الأيدي العاملة، وهي ضعف سيادة القانون وعدم الاستقرار السياسي، ورأس المال البشري، وارتفاع البطالة مع زيادة المؤشرات التعليمية ،حيث تشير تقديرات البنك الدولي إلى أن عام 2022 شهد انكماشاً بنسبة 1.2% في الاقتصاد الليبي، وهو ما يرجع في المقام الأول إلى انخفاض إنتاج النفط خلال الربع الأول من العام. واستمرت معدلات البطالة مرتفعة عند 15.3% (وزارة التخطيط مصلحة الإحصاء والتعداد، 2022، ص65)، حيث أن أكثر من 85% من السكان النشطون اقتصادياً يعملون في القطاعين العام والاقتصاد غير الرسمي وكان التضخم مدفوعاً بدرجة كبيرة بارتفاع أسعار المواد الغذائية والإسكان والكهرباء، ورغم ضعف مستوى معدلات النشاط على المستوى الوطني والتي لم تتعد 48% لسنة 2012 في حين وصلت سنة 2022 الي نسبة 49% وهي زيادة طفيفة إلا أن أكثر من نصف السكان في سن العمل في هم خارج قوة العمل، ويصل هذا المعدل لسنة 2012 عند الذكور 61.8% في حين يصل عند الإناث 33.3% ، في حين قلت هذه النسبة عند الذكور لسنة 2022 لتصل 58% وزادت عند الاناث بنسبة 39.6%، كما تبين أن أعلى معدل نشاط اقتصادي في عام 2012 بلغ 60.5% منطقة نالوت، وأن أدني معدل نشاط وصل الى 37.9% لمنطقة سرت لسنة 2012، أما في عام 2022 فقد بلغ أعلى معدل في منطقة المرج

بنسبة 60.8% التي يعتمد اقتصادها على زراعة القمح والشعير كون أرضها خصبة، إضافة إلى تربية مختلف أنواع الماشية. هي مؤهلة للنشاط السياحي لموقعها في الجبل الأخضر ومناخها المتميز كمنتجع سياحي لاتصالها بالصحراء والبحر معاً، إضافة إلى موقعها التاريخي وبها أقدم المدن بليبيا كل هذه الموارد تعد عوامل جذب للقوي العاملة وتنوع الأنشطة الاقتصادية في المنطقة، أما سنة 2022 فقد بلغ أدني معدل لمنطقة مصراتة بنسبة 41.8%، هذا يعكس مستوى أوسع لتباين في معدلات النشاط الاقتصادي في سن العمل للسكان بين المناطق، وكذلك تباين في القدرة والإمكانيات والوسائل لدي المناطق في تحفيز السكان في سن العمل على رفع مستوى مشاركتهم في النشاط. الاقتصادي. ويلاحظ ان المناطق الصغيرة الأقل تطوراً اقتصادياً هي الأعلى معدلات نشاطاً في حين أن المناطق الكبيرة والتي تمتلك حجم أكبر من النشاط الاقتصادي هي الأدنى معدلات النشاط، وقد يرجع اعتماد النشاط في هذه المدن الصغير على النشاط الزراعي والفلاحي الذي يتيح مجال أوسع للمشاركة بين السكان مثل منطقة المرج وهي منطقة زراعية ورعوية، أما المناطق الكبيرة يرجع إلى الزيادة الكبيرة في السكان والهجرة من الريف إلى المدن.

الجدول (1) العاملين اقتصاديا ومعدلات النشاط حسب المناطق والجنس لسنتي 2012- 2022م

المنطقة	معدل النشاط لسنة 2012				معدل النشاط لسنة 2022			
	مجموع العاملين اقتصاديا	ذكور	اناث	المجموع النشاط	مجموع العاملين اقتصاديا	ذكور	اناث	المجموع
طبرق	56400	65.6	36.0	51.3	62924	60.2	43.9	52.6
درنة	57600	60.2	45.1	52.9	59013	53.8	52.9	53.3
الجبل الاخضر	68200	56.0	43.2	49.7	87685	61.8	54.6	58.1
المرج	69500	71.6	44.7	58.0	78357	68.5	53.1	60.8
بنغازي	196000	57.5	23.9	41.4	227711	57.5	29.0	43.5
الواحات	56000	63.1	28.5	46.0	56224	63.3	34.6	49.9
الكفرة	14500	50.3	33.7	42.2	15200	56.2	36.3	47.0
سرت	37200	54.4	21.5	37.9	38572	50.7	39.8	45.2
الجفرة	21100	63.3	53.2	58.4	21470	58.4	50.8	54.5
مصراته	140800	60.5	15.9	38.8	160899	55.1	26.9	41.8
المرقب	132300	63.7	23.1	43.5	126365	55.7	31.6	44.0
طرابلس	347900	58.3	28.2	44.1	363930	60.2	36.1	48.1
الجفارة	161900	62.1	43.1	52.8	147445	57.8	42.9	50.5
الزاوية	108400	64.6	45.3	55.2	102251	51.7	41.7	46.8
المنطقة الغربية	114600	65.4	51.7	58.6	112347	54.6	46.8	50.8
الجبل الغربي	116700	64.9	42.5	54.2	109791	58.1	43.5	51.0
نالوت	37800	69.6	51.9	60.5	34407	57.5	54.2	55.8
سبها	39900	53.6	35.1	44.2	49155	59.0	53.0	55.8
وادى الشاطئ	31900	58.4	57.8	58.1	32378	56.6	60.6	58.7
مرزق	31200	63.5	54.9	59.3	27790	58.5	58.8	58.7

وادي الحياة	32800	65.2	54.3	60.0	33030	64.5	54.3	59.4
غات	9400	64.3	50.1	57.3	9633	63.3	53.4	58.2
الاجمالي	1882400	61.8	33.3	47.7	1956577	58.2	39.6	49.1

المصدر: وزارة التخطيط، مصلحة الإحصاء والتعداد، نتائج مسح القوة العاملة (للتشغيل والبطالة)، لسنتي 2012- 2022ص28 -27.

الشكل (1) معدلات النشاط حسب المناطق لسنتي 2012- 2022

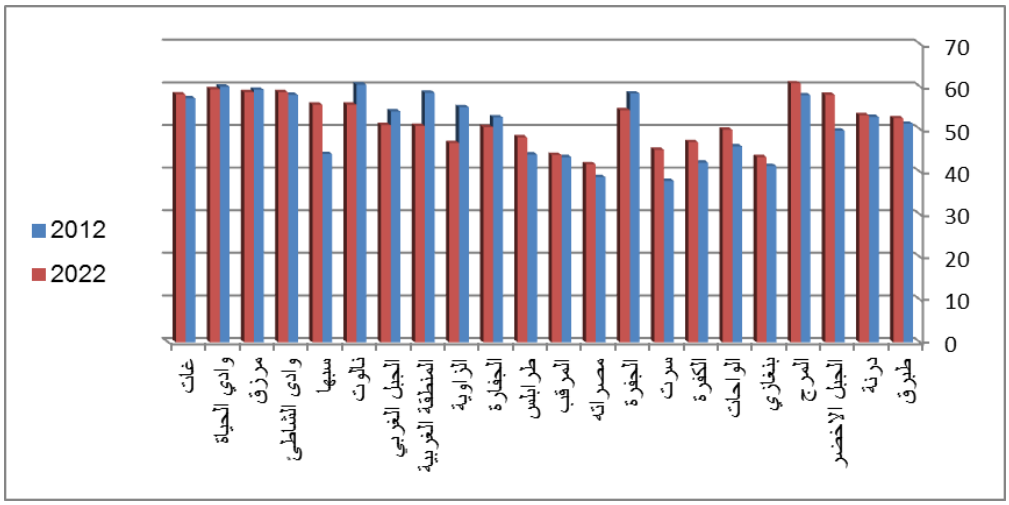

المصدر: عمل الباحثة استناد لي الجدول (1).

اسباب تفشي ظاهرة البطالة بين صفوف القوى العاملة في ليبيا :

تتعدد الأسباب التي أدت إلى انتشار ظاهرة البطالة في ليبيا حيث يمتل الخلل في بنية الاقتصاد الليبي ،فهو لايزال اقتصاد اشتراكي تهيمن فيه الدولة على اغلب القطاعات ،وهي تتدخل في سياسات خلق الوظائف وسوق العمل . وغياب دور الحكومة في تنمية مهارات الشباب ،وإتاحة الفرصة للعمل في السوق الليبي .كما ساهمت الحروب وحالة عدم الاستقرار التي تشهدها البلاد في تهالك اغلب القطاعات الخدمية وفشلها ،وتحول اغلب العاملين فيها إلى البطالة المقنعة او الصريحة.

وبهذا إن ارتفاع معدلات البطالة يرجع الي عدم الاستقرار السياسي والانقسام السياسي الذي ينعكس على سوق التوظيف وعدم وجود رؤية استراتيجية لتطوير سوق العمل ،وغياب التأهيل والتدريب. بالإضافة الى الفساد الاداري ،والمحسوبية والجهوية التي تسببت في ان يتولى المؤسسات والقطاعات الخدمية والاستثمارية وغيرها اشخاصا يفتقدون القدرة على القيادة والكفاءة المهنية اللازمة .كذلك الى كثرة العمالة الاجنبية الوافدة ، بل لابد من العمل على تغيير هوية الاقتصاد الكلي الليبي، والتخلص من هيمنة الدولة على القطاع العام، وإعادة تطوير قانون العمل، وابتكار معايير جديدة في طرق التعليم ، ومعالجة الخلل في مخرجاته ، وتوجيهها بشكل يخدم الاقتصاد وسوق العمل ، ودعم المشاريع الشبابية الخاصة ،وتعزيز دور ريادة الاعمال لإنشاء المشاريع الصغرى والكبرى تكون مصدر دخل للشباب ، وتستوعب الكم الهائل من الخرجين الباحثين عن فرص للعمل.

بهذا نجد ان للعوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية اثر في التباين المكاني والزماني لتوزيع القوى العاملة في ليبيا ،فالأسباب الاقتصادية هي من أكثر الأسباب انتشارا وتأثيرا على القوي العاملة والتي تؤدي إلى زيادة معدلاتها الدولية وزيادة عدد الموظفين مع قلة الوظائف المعروضة وهي من المؤثرات التي تنتج عن الركود الاقتصادي في قطاع الأعمال و خصوصا مع زيادة أعداد خريجي الجامعات وعدم توفير الوظائف المناسبة

لهم، وكذلك الاستقالة من العمل والبحث عن عمل جديد، وهي بطالة مؤقتة والتي تشمل كل شخص تخلى عن عمله الحالي بهدف البحث عن عمل آخر ولكنه يحتاج إلى وقت طويل للحصول على عمل، لذلك يصنف في فترة بحثه بأنه عاطل عن العمل، كما أن استبدال العمال بوسائل تكنولوجية مثل الحاسوب والتي أدت إلى زيادة المنفعة الاقتصادية على الشركات بتقليل نفقات العمال، ولكنها أدت إلى ارتفاع نسبة البطالة، وجلب موظفين من خارج المجتمع وهي التي ترتبط بمفهوم العمالة الوافدة سواء في المهن الحرفية أو التي تحتاج إلى استقدام خبراء من الخارج، مما يؤدي إلى الابتعاد عن العمالة المحلية ، ومن أهم أسباب البطالة داخل ليبيا هي الاسباب السياسية والاقتصادية والاجتماعية ولكل منها مؤثرات ونتائج سلبية تؤثر على الدولة أن البطالة في ليبيا تناقص في سنة 2022 بمعدل بطالة 15% علي ما كان علية سنة 2012 بمعدل 19 % في صفوف قوة العمل، وتركزت وبدرجة أساسية في الباحثين عن عمل لأول مرة، مع ارتفاع معدلات البطالة عند فئة الشباب (25-34) وهم الأكثر نسبة في فترة الانتظار للحصول على فرص العمل وكانت في جميع الفترات مرتفعة، ترتفع عند الإناث أكثر منه عند الذكور كذلك الفقر له الدور في الجانب الاقتصادي إن نسبة الفقر بعد 2011 ارتفعت لعدة أسباب منها الحروب والنزوح الداخلي والخارجي والدمار الذي لحق بالممتلكات والأصول وانخفاض قيمة المرتبات للعاملين في القطاع الحكومي والتضخم في الأسعار والخدمات بنسب مرتفعة خاصة في أسعار السلع والخدمات، وذلك لارتباطها بالعملات الأجنبية وتدني الخدمات الصحية مما يضطر المواطنين إلى العلاج في الخارج، وهو ما يسهم في عدم توفر العملات الأجنبية بالأسعار الرسمية بسهولة واقتصار توفيرها بشكل كبير على السوق الموازية والتهريب .وكذلك الهجرة إذ أن أكثر من ربع الشباب الليبي يعانون من البطالة ونسبة البطالة في تزايد لدى فئة الشباب الجامعيين عاطلين عن العمل ومن المشاكل الاجتماعية والسياسية أن سوء العامل الاقتصادي قد دفع الشباب الليبي للهجرة إلى الخارج بحثاً عن فرص عمل لتوفير مصدر دخل(Sundararajan, Aurn,2016, 23)، كما نجد ارتباط البطالة بارتفاع معدلات العنف وانتشار الجريمة وتعاطي المخدرات في بعض مناطق ليبيا من جراء الظروف السياسية والاقتصادية ونقص الاستثمارات وانتشار الفساد التي تمر بالبلاد .البعض يعللون سبب هجرتهم لسوء الأحوال السياسية التي أثرت سلبا مما احدثت حالات من القلق والإحباط والتوتر والخوف من المستقبل فلجئوا للهجرة ،كما أن حالة الانقسام الداخلي بين السياسية الليبيين وتضاؤل فرص المصالحة بين أطراف النزاع قد أثرت سلبا على الليبيين بشكل عام وعلى فئة الشباب بشكل خاص، حيث أصبح ذلك مشجعا رئيسا لهجرة الشباب خارج ليبيا ،مع ارتفاع معدلات النمو السكاني وانتشار الفقر والذي يقابله عدم وجود وظائف أو مهن كافية للقوى العاملة غياب التنمية المحلية للمجتمع والتي تعتمد على الاستفادة من التأثيرات الإيجابية التي يقدمها القطاع الاقتصادي للمنشآت الخدمية والإنتاجية، وأن عدم الاهتمام بتطوير قطاع التعليم يؤدي إلى غياب نشر التثقيف الكافي والوعي المناسب بقضية البطالة بصفتها من القضايا الاجتماعية المهمة لكي يتم الاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي واستدامة التنمية في ليبيا . باعتباره منفعة عامة عالمية.

التركيب النوعي والعمري للقوى العاملة:

تفيد دراسة التركيب العمري في معرفة مقدار ما يتمتع به المجتمع من موارد بشرية وتصنيفها حسب أعمارهم إلى فئات ومجموعات وفقاً لمعايير عديدة، كما يمكن تصنيفها حسب قطاعات النشاط الاقتصادي المختلفة (Clarke, J.I، 1975,11)، كما أنها تكتسب أهمية بالغة في الدراسات السكانية وتعد المصدر الأساس للمخططين في كافة الأنشطة الاقتصادية والمجالات التعليمية والصحية والاجتماعية(محمد فايز العيسوي،2002، ص319)، ويسهم التركيب العمري في توضيح الملامح الديموغرافية وتحديد الفئات المنتجة (عبد الله عطوي،2000،ص185)، ومن خلاله يمكن معرفة حجم السكان النشطين اقتصادياً،

وللتركيب السكاني بحسب العمر والجنس تأثير كبير على النشاط الاقتصادي فهو يحدد نسبة السكان في الدراسة وفي سن العمل، وتعد المعلومات عن التركيب العمري مهمة جداً في التخطيط للقوى العاملة(مهدي ناصر حسين الكناني،2013،ص33) وأن التركيب العمري هو المحدد لكثير من التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والديموغرافية، وعليه يتوقف حجم العرض من القوى العاملة ، ويمكن معرفة حجم فئة صغار السن دون سن 15 وهي الفئة التي توفر الكوادر البشرية للتنمية(رشود بن محمد الخريف،2005 ،ص6)، وتلجأ معظم الدراسات السكانية إلى تصنيف السكان الى ثلاث فئات عمرية عريضة .

الجدول(2) التوزيع العددي والنسبي للمشتغلين حسب الجنس وفئات السن لسنتي 2012 -2022

التوزيع العددي والنسبي للمشتغلين حسب الجنس وفئات السن لسنة 2012					التوزيع العددي والنسبي للمشتغلين حسب الجنس وفئات السن لسنة 2022			
فئات السن	مجموع التوزيع العددي	التوزيع النسبي			مجموع التوزيع العددي	التوزيع النسبي		
		ذكور	اناث	المجموع		ذكور	اناث	المجموع
24-15	10030	7.9	3.7	6.6	80539	5.56	1.78	4.12
34-25	501300	30.9	37.2	32.9	362116	20.57	15.18	18.51
44-35	533900	32.4	40.7	35.0	565016	22.72	38.81	28.88
54-45	292800	20.6	16.2	19.2	626138	31.00	33.62	32.00
64-55	87300	7.4	2.1	5.7	289657	17.64	10.21	14.80
65+	8500	0.8	0.0	0.6	33111	2.50	0.39	1.69
المجموع	152400	100	100	100	1956577	100	100	100

المصدر : عمل الباحثة استنادا لوزارة التخطيط، مصلحة الإحصاء والتعداد، نتائج مسح القوة العاملة (للتشغيل والبطالة)، لسنتي 2012- 2022 ص34 -33.

الشكل (2) التوزيع النسبي للمشتغلين حسب الجنس وفئات السن لسنة **2012**

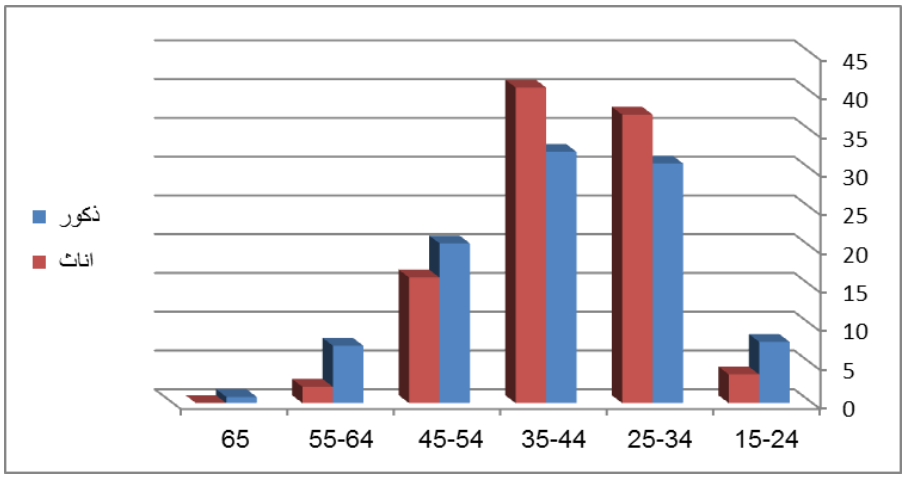

المصدر: عمل الباحثة استناد للجدول (2)

الشكل (3) التوزيع النسبي للمشتغلين حسب الجنس وفئات السن لسنة 2022

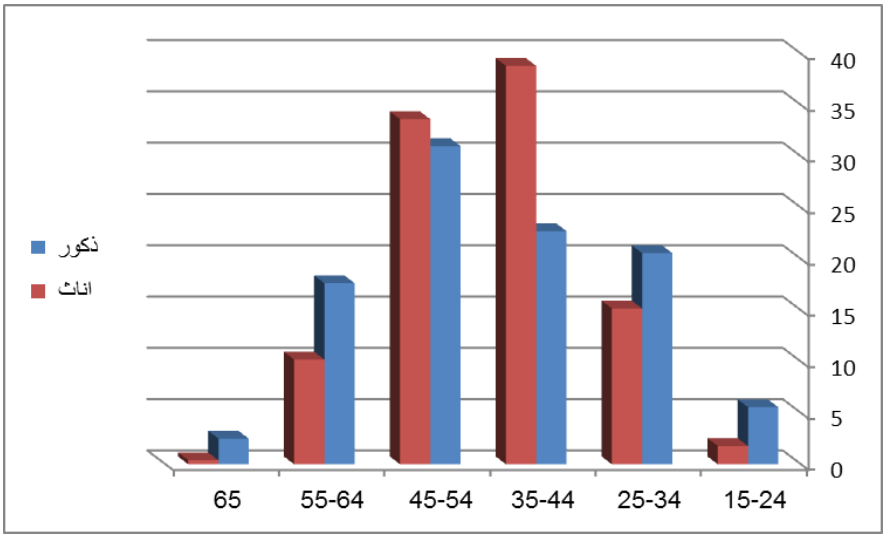

المصدر: عمل الباحثة استناد للجدول (2).

يوضح بيانات الجدول رقم (2) والشكل (2) أن الأهمية النسبية للفئات العمرية (25 - 34) و (35 - 44) لسنة 2012 في حين كانت سنة 2022 للفئات العمرية (35 -44) و(45 - 54) وإن نسبة مشاركة المرأة في الاستخدام ترتفع بشكل ملحوظ في هاتين الفئتين العمريتين في قوة العمل على حساب الذكور، ويرجع ذلك الارتفاع السريع للإناث العاملات حيث ارتفعت نسبتهن سنة 2012 إلى (31.8%)، واستمر الارتفاع لمشاركة الاناث في التشغيل سنة 2022 ليصل إلى (39.4%). وتبين معدلات مشاركة الاناث في النشاط الاقتصادي لبعض المناطق أنها تزيد عن 40%، وهذا يرجع إلى تحرير المجتمع من بعض القيود الاجتماعية التي كانت تعيق عمل الإناث في العديد من المجالات ودخولها إلى سوق العمل، وفي المقابل شهدت نسبة الذكور ارتفاعاً طفيفاً للداخلين في العمل الرجال فسجلت سنة 2012 نحو (103900) عاملاً أما سنة 2022 فكان عدد الذكور المشتغلون (1208020) عاملاً.

وفي مقابل هذه الأهمية النسبية تنخفض لدي الاناث بشكل كبير لسنة 2012 في الفئة العمرية (15 - 24) والفئات العمرية من (55) سنة فما فوق. كما هو موضح في الشكل البياني (2) أما في سنة 2022 فتنخفض في الفئة العمرية (15- 25) والفئة (+65) كما مبين في الجدول 2 والشكل (3)، أما أعلى نسب المشتغلين في القوى العاملة لدى الذكور لسنة 2012 هي الفئة (35-44) بنسبة تصل إلى (32.4%)، تليها الفئة العمرية (25-34) بنسبة (30.9%) وهي اهم فئات القوي العاملة في البلاد، في حين تنخفض في الفئة العمرية (55-64 فأكثر) والفئة (15 -24) بنسب (7.4 %) و (7.9 %) على التوالي، في حين تختلف نسب المشتغلين في القوي العاملة لدى الذكور لسنة 2022، فبلغت نسبة الفئة العمرية (45-54) نحو (31.0%) تلتها الفئة العمرية (35-44) بنسبة (22.72 %)، أما أقلها فكانت في الفئة العمرية 64 فأكثر(15-24) وبنسب (2.50%) و(5.56 %) على التوالي.

التركيب العمري للقوى العاملة:

ان التركيب العمري للقوى العاملة من أهم المؤشرات الديموغرافية للدلالة على الحالة الإنتاجية للسكان في مختلف فئات السن، لإبراز حجم القوى العاملة في الهرم السكاني(مختار محمد مختار الحسانين، 2017،ص203)

والجدول رقم (3) يوضح توزيعات نسب ومعدلات السكان في سن العمل والعاملين اقتصاديا والمشتغلين حسب فئات السن لسنتي 2012 -2022 .

يوضح الجدول (3) والشكل (4) أن فئة العمر (15 - 24 سنة) هي الأكثر من حيث عدد السكان في سن العمل تصل إلى (28.03%) في سنة 2012 إلا أنهم الأقل عددا من حيث معدل التوظيف والمشتغلين مقارنة بجميع الفئات العمرية بنسبة (51.3 %)، اما أعلى فئة توظيف هي (55-64) بنسبة (97.2 %)، كما تشير تلك البيانات أن الفئات العمرية (15 - 24) سنة تظهر معدلات مشاركة متدنية جدا في النشاط، تصل إلى (17.7 %) لسنة 2012 باستثناء الفئة العمرية 64 فأكثر فكان معدل المشاركة متدني جدا بنسبة (3.7 %)، اما في سنة 2022 فكانت الفئة الاكثر مشاركة في العمل هي الفئة (35 -44) وبنسبة (78.9 %) .

اما من ناحية معدلات المشاركة متدنية جدا في النشاط بنسبة (8.38 %) للفئة العمرية (15 – 24) اما اعلي نسبة مشاركة كانت الفئة العمرية (35-44) بنسبة (78.91%) ،اما اعلي معدل توظيف كانت للفئة العمرية (55-64) بنسبة (94.69%)،واقل معدل توظيف للفئة العمرية (25 -34) بنسبة (67.89 %).

الجدول (3) توزيعات نسب ومعدلات السكان في سن العمل والعاملين اقتصاديا والمشتغلين حسب فئات السن لسنتي 2012 -2022 .

فئات السن	نسب ومعدلات السكان في سن العمل والعاملين اقتصاديا والمشتغلين حسب فئات السن سنة 2012			نسب ومعدلات السكان في سن العمل والعاملين اقتصاديا والمشتغلين حسب فئات السن سنة 2022		
	السكان في سن العمل	العاملون اقتصاديا	المشتغلون	السكان في سن العمل	العاملون اقتصاديا	المشتغلون
	%	معدل المشاركة	معدل التوظيف	%	معدل المشاركة	معدل التوظيف
24-15	28.03	17.7	51.3	26.38	8.38	76.89
34-25	25.36	68.2	72.7	15.92	70.68	67.89
44-35	20.82	71.8	90.5	17.45	78.91	86.61
54-45	12.87	60.8	94.8	19.37	74.05	92.16
64-55	6.53	34.9	97.2	12.08	53.39	94.69
64+	6.11	3.7	95.5	8.80	8.40	94.51
المجموع	100	47.8	81.0	100.00	48.76	84.67

المصدر: عمل الباحث استنادا لوزارة التخطيط، مصلحة الإحصاء والتعداد، نتائج مسح القوة العاملة (للتشغيل والبطالة)، لسنتي 2012- 2022 ص30-32

الشكل (4) نسب ومعدلات السكان في سن العمل والعاملين اقتصاديا والمشتغلين حسب فئات السن سنة 2012

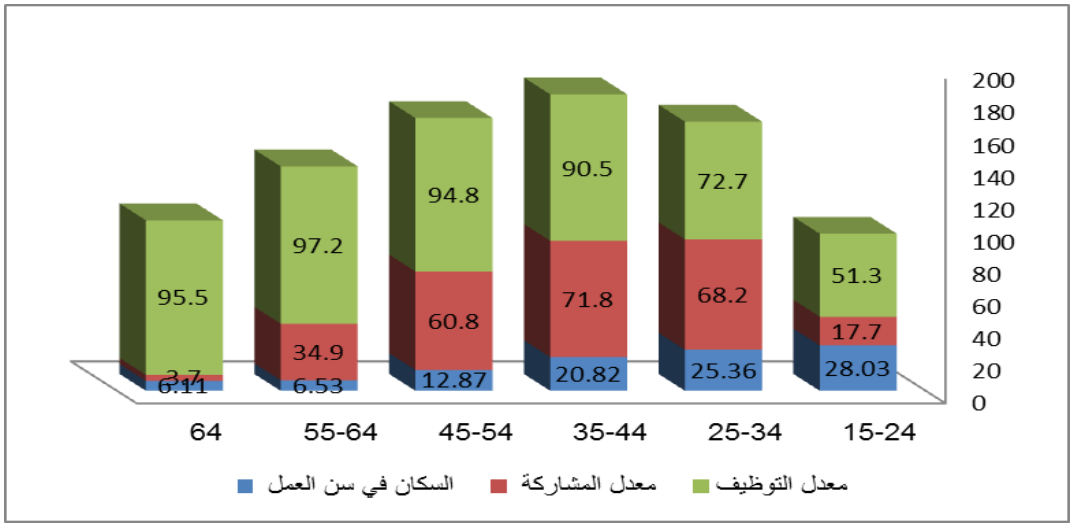

المصدر :عمل الباحث استناد الجدول 3

كما يبين الشكل (5) أنه على الرغم من توفر الإمكانية لزيادة عرض العمل من القوي العاملة الوطنية إلا أن سياسات الإعداد والتأهيل وسياسات التوظيف وسياسات التحفيز ومقابل العمل وسياسات إدارة سوق العمل غير فاعلة في جذب المزيد من السكان في سن العمل للدخول إلى سوق العمل. ومن جانب آخر تشير نفس تلك البيانات أن معدلات التوظيف للعاملين اقتصاديا ضعيفة جدا، مما يعكس معدلات عالية للبطالة تصل سنة 2012 إلى (19%)، أما نسبة البطالة سنة 2022 فقد بلغت (15.3%)، (وزارة التخطيط مصلحة الإحصاء والتعداد،2012 /2022،ص ص63-55) في صفوف القوى العاملة الوطنية تفوق كل المستويات المقبولة، كما أن توظيف الفئات العمرية الصغيرة (25 - 34 سنة) منخفضة جدا وهذه مشكلة مهمة جدا يجب الانتباه إليها ودراستها دراسة معمقة فقد بلغ معدل التوظيف لهذه الفئة (72.7%) لسنة 2012 ثم قلت سنة 2022 بنسبة (67.89%) فقط بمعنى أن هناك (34.11%) ممن هم عارضين أنفسهم للعمل من هذه الفئة العمرية ولم يتم توظيفهم واستغلالهم الاستغلال الأمثل في ممارسة النشاط الاقتصادي وتعزيز القدرة الإنتاجية للقوى العاملة الوطنية.

الشكل (5) نسب ومعدلات السكان في سن العمل والعاملين اقتصاديا والمشتغلين حسب فئات السن سنة 2022

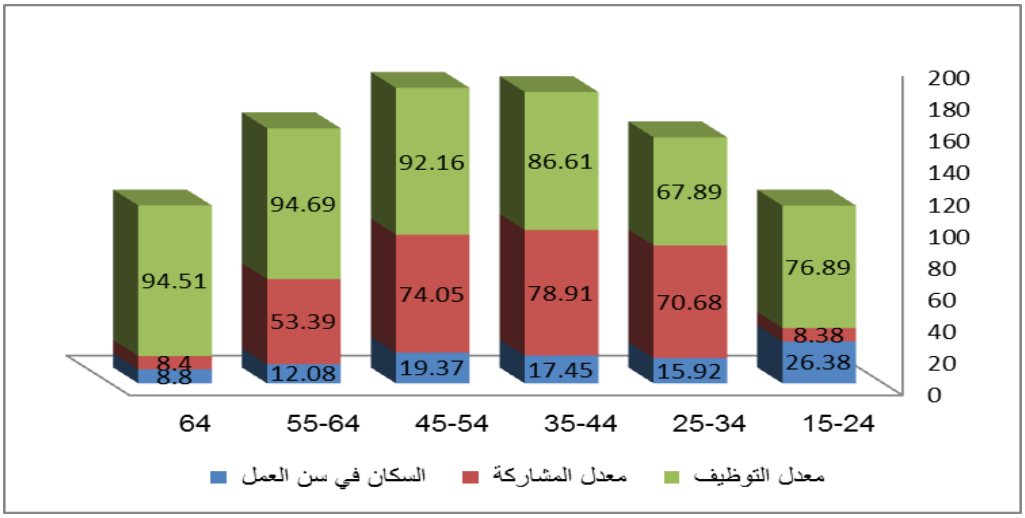

المصدر: عمل الباحث استنادا الجدول 3.

المشتغلون حسب أقسام النشاط الاقتصادي:

ومن هنا يمكن تعريف النشاط الاقتصادي بأنه الجهد او العمل الذي يبذله الانسان للإنتاج السلع والخدمات، وقد يكون هذا العمل عضلياً أو فكرياً أو كلاهما معا (فتحي أبو عيانة،2008 ، ص 321).

لقد تنوعت الحرف وتعددت النشاطات الاقتصادية حتى أصبح التفريق فيما بينها أمر يكاد يكون صعباً وإلى حد الآن لا يوجد تصنيفاً عالمياً متبعاً من قبل جميع الدول إلا أنه يوجد تصنيف حالي متبع من قبل مجموعة من دول العالم وهذا التصنيف يعتمد أساساً على الخصائص الفنية والاجتماعية لأنواع الحرف والنشاطات الاقتصادية وهو معمول به في المدونات الاحصائية المنظمة العمل الدولية.

ويشير مكتب الأمم المتحدة الإحصائي إلى أن التصنيف بحسب نوع النشاط هو التصنيف الأساس للسكان والأكثر نفعا والعملي إلى أكثر درجة والأسهل توفرا في تعداد السكان، وتعتمد أغلب دول العالم وتتفق على تصنيف واحد لسهولة عمل المقارنات للنشاطات الاقتصادية وأشكالها المتنوعة(عباس السعدي،2002 ،ص76).

وقد اعتمدت الدراسة هذا التصنيف في الإحصاء السكاني في ليبيا في تقرير عام 2012، أما تقرير سنة 2022 فقد شهد استخدام تصنيف متعدد للنشاط الاقتصادي حيث ظهور نشاطات جديدة ضمت أنواعا شتى من الخدمات التي لم تكن موجودة في تقرير سنة 2012، إذ اعتمد هذا التصنيف عشرون نشاطاً اقتصادياً ويتبين من الجدول (4) المشتغلون حسب أقسام النشاط الاقتصادي يعكس نمط السياسة الاقتصادية بالمجتمع وطبيعة النشاط الاقتصادي وهيكليته وأقسام النشاط القائم حالياً لازال متأثرا بالنظام الاقتصادي في عقدي الثمانينات والتسعينيات.

الجدول (4) التوزيع نسب العاملين حسب النوع والنشاط الاقتصادي ليبيا للفترة 2012 -2022

النشاط الاقتصادي		نسبة اعداد العاملين 2012			نسبة اعداد العاملين 2022		
		ذكور %	اناث %	مجموع%	ذكـور %	اناث %	مجموع%
1	الزراعة وصيد الاسماك واستغلال الغابات	1.2	0.0	0	0.2	0.0	0.1
	المجموعة اولي	1.2	0.0	0.8	0.2	0.0	0.1
2	التعدين واستغلال المحاجر	3.3	0.2	2.3	3.6	0.3	2.3
3	الصناعة التحويلية	5.2	1.5	4.0	0.8	0.1	0.5
4	امدادات الكهرباء والغاز والبخار وتكييف الهواء	3.9	0.7	2.9	3.3	0.3	2.1
5	امدادات المياه وانشطة الصرف وادارة النفايات ومعالجتها	-	-	-	0.9	0.1	0.6
6	انشاءات التشييد والبناء	2.4	0.4	1.7	0.8	0.0	0.5
	المجموعة الثانية	14.8	2.8	10.9	9,4	0.8	6
7	تجارة الجملة والتجزئة واصلاح المركبات ذات المحركات والدرجات النارية	7.8	0.8	5.6	8.5	0.6	5.4
8	النقل والتخزين والاتصالات	6.2	0.8	4.5	2.1	0.2	1.4
9	انشطة الاقامة والخدمات الغذائية	0.24	0.4	0.64	4.3	4.5	4.4

10	تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	-	-	-	2.7	3.4	3.0
11	الانشطة العقارية والايجارية وانشطة المشاريع التجارية التجارية	1.1	0.8	1,0	-	-	-
12	الأنشطة المالية وانشطة التأمين	2.0	1.3	1.7	1.4	1.1	1.3
13	الانشطة المهنية والعلمية والتقنية	-	-	-	0.1	0.1	0.1
14	انشطة الخدمات ادارية وخدمات الدعم	1.6	0.5	1.2	3.1	2.6	2.9
15	الادارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي الالزامي	43.5	15.3	34.5	53.7	29.4	44.1
16	التعليم	16.4	65.3	32.0	12.6	48.8	26.8
17	نشطة صحة الانسان والعمل الاجتماعي	4.3	12.2	6.8	5.2	12.4	8.0
18	انشطة الخدمات الأخرى	0.8	0.28	1.08	0.2	0.4	0.3
19	انشطة الفنون والترفيه والتسلية	-	-	-	0.2	0.2	0.2
20	الاسر المعيشة التي تضم مستخدمين لإنتاج السلع والخدمات	0.0	0.03	0.01	0.2	0.1	0.1
	المجموع الثالثة	83.94	97.71	77.29	94.3	103.8	98

المصدر : وزارة التخطيط، مصلحة الإحصاء والتعداد، نتائج مسح القوة العاملة (للتشغيل والبطالة)، لسنتي 2012- 2022 ص 34 ص42

يتضح من الجدول (4) والشكلين (6) و(7) أن نسبة مشاركة القوى العاملة من الذكور والإناث في ليبيا في كل قسم من الأنشطة الاقتصادية لسنتي 2012 – 2022 حيث تتركز أعلى النسب للقوى العاملة في نشاط (المجموعة الثالثة) بنسبة (98%) سنة 2022، أما سنة 2012 فكانت بنسبة أقل تصل إلى (77.29)، يأتي بعدها نشاط (المجموع الثانية) حيث بلغت سنة 2012 نسبة (10.9%) تم تناقصت سنة 2022 لتصل (6%)، أما نشاط المجموعة الأولي المتمثل في الزراعة وصيد الاسماك واستغلال الغابات فكانت متدنية بنسبة (0.8%) ثم تناقصت سنة 2022 بنسبة (0.1)، والسبب في ذلك سيطرت القطاعي الحكومي والعام وعدم قابلية الرجال في دخول المهن الحرفية ويفضل العمل الحكومي مع انخراط المرأة للعمل بقطاعات التعليم والصحة والإدارة العامة، كل هذه العوامل لازالت مسيطرة على نمط توزيع الاستخدام حسب أقسام النشاط الاقتصادي مع هذه الاسباب تعطلت أكثر المشاريع التنموية وتوجهت أعداد كبيرة من القوى العاملة نحو النشاط الخدمي والعسكري داخل الدولة فنجد أن نسبة المشتغلين في الأنشطة الخدمية سنة 2012 تصل إلى (78,52%) من جموع المشتغلين، وتصل هذه النسبة بين الذكور إلى (77.59%) والإناث إلى نحو(96%) وقد زادت هذه النسبة في سنة 2022 لتصل (96.9 %) ولترتفع عند الذكور بنسبة(95.2%)، أما نسبة الإناث فكانت (99.7 %) ويعد هذا القطاع ذو أهمية نظراً للخدمات التي يقدمها لأفراد المجتمع والدور المهم الذي يلعبه قطاع التعليم في إعداد العنصر البشري لسوق العمل مستقبلا وبما يتناسب مع احتياجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، إضافة إلى ذلك نتيجة للنمو السكاني وتزايد عدد التلاميذ والطلاب في مراحل التعليم المختلفة الأمر الذي صاحبه زيادة عدد المعاهد العليا والجامعات في التعليم العالي، مما زاد الحاجة إلى التوسع في استخدام القوى العاملة بصدور العديد من القرارات بشأن التعيين في قطاع التعليم بمراحله المختلفة، وكذلك نظرا لتزايد الحاجة إلى المرافق الصحية والمستشفيات مما صاحبه إنشاء مستشفيات جديدة ومراكز صحية جديدة، مما أسهم في زيادة الاستخدام للقوى العاملة كل ذلك أسهم في تركز عنصر العمل في قطاع

الخدمات العامة، وهو ما يعطي مؤشر على تزايد دور القوى العاملة في هذا القطاع. وهذا يشير إلى أن التشغيل في الاقتصاد الوطني مرتبط إلى حد كبير بحجم الانفاق العام وليس بقدرة ما يولده الاقتصاد الوطني من إنتاج، توضح تلك النسب سنة 2012 أن الأنشطة الانتاجية لا توظف إلا 21.5 % من مجموع المشتغلين الليبيين وتصل هذه النسبة إلى 4% فقط من مجموع النساء الليبيات المشتغلات، في حين تناقصت هذه النسبة سنة 2022 لتصل 6.0 %من مجموع المشتغلات بنسبة إلى أقل من 1% فقط من مجموع النساء الليبيات المشتغلات. ومن الجدول رقم (4) يتضح أن أكثر من 65% من مجموع النساء الليبيات المشتغلات في نشاط واحد وهو الخدمات التعليمية لسنة 2012، أما سنة 2022 تراجعت هذه النسبة لتصل 48% في الخدمات التعليمية حين تصل نسبة الذكور المشتغلين في الإدارة العامة والدفاع والضمان إلى 43.5% من المجموع الكلي للذكور المشتغلين لسنة 2012، وترتفع هذه النسبة إلى 53.7% في سنة 2022. كما يتضح من الجدول (4) كذلك أن أعلى نسبة في سنة 2012 هو نشاط الادارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي وبنسبة (34.5%) وكانت أعلى نسبة للذكور (43.4%) أما نسبة الاناث فكانت قليلة (15.3%)، وارفعت نسبة هذا النشاط سنة 2022 لتصل (44.1 %) نلاحظ ارتفاع نسبة الذكو والاناث (53.7%) للذكور و(29.4%) للإناث إلا أن هذا النشاط يضم قوى عاملة بمستويات علمية مختلفة، وذلك لتعدد المجالات ضمن هذا النشاط. وجاء نشاط التعليم بالمرتبة الثانية بنسبة (32.0%) لسنة 2012 فكانت أعلى نسبة للإناث (65.3%) أما نسبة الذكور في هذا النشاط (16.4%) في حين تدنت هذه النسبة لسنة 2022 بإجمالي (26.8%) ونسبة (12.6 %) للذكور، أما نسبة الإناث (48.8%) - كما هو موضح في الشكل (7)،ويرجع ارتفاع هذا نسبة الاناث بقطاع التعليم وذلك لقرب المدارس من مكان سكناهم، وأيضا بالقيم والثقافة الاجتماعية للمجتمع الليبي كالعادات والتقاليد، فكل هذه العوامل لا زالت مسيطرة على نمط توزيع الاستخدام حسب أقسام النشاط الاقتصادي بين الاناث.

الشكل (6) التوزيع نسب العاملين حسب النوع والنشاط الاقتصادي في ليبيا لسنة 2012

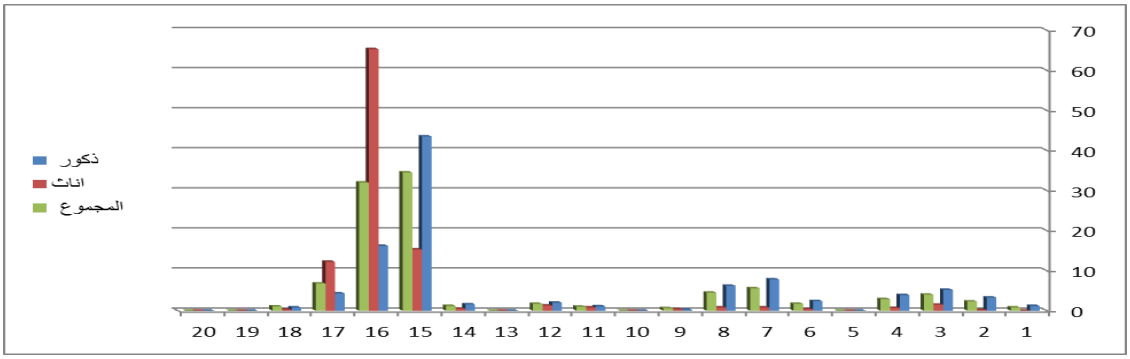

المصدر :عمل الباحثة استناد للجدول (4)

(*)من رقم 1الي 20 يدل علي النشاط الاقتصادي

الشكل (7) التوزيع نسب العاملين حسب النوع والنشاط الاقتصادي في ليبيا لسنة 2022

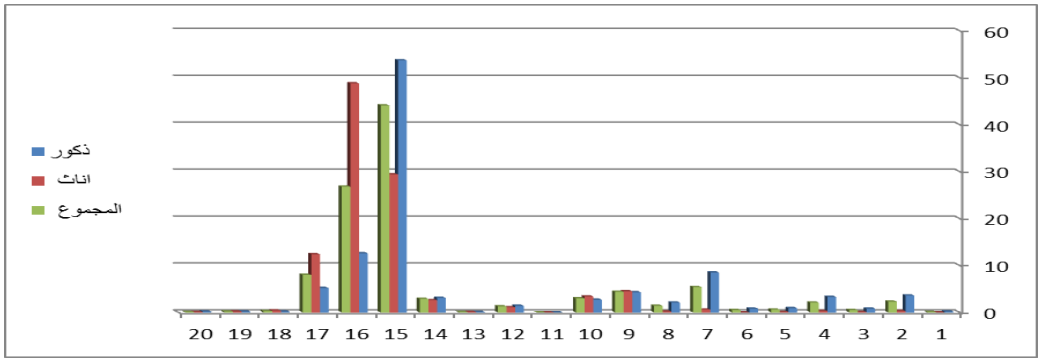

المصدر :عمل الباحثة استناد للجدول (4)

(*)من رقم1 الي 20 يدل علي النشاط الاقتصادي

أما نشاط الصحة الانسان والعمل الاجتماعي فقد مثلت نسبة الاناث العاملات في هذا النشاط سنة 2012 نحو (12.2%) أما نسبة الذكور فقد بلغت (4.3%) واجمالي نسبة القوي العاملة (6.8%) في حين زادت نسبة طفيفة سنة 2022 بإجمالي (8%) ونسبة (12.4%) للإناث، أما نسبة الذكور فسجلت (5.2%)، يلها قطاع التجارة الجملة والتجزئة واصلاح المركبات ذات المحركات والدرجات النارية بإجمالي للقوي العاملة سنة 2012 (5.6%)، وبغت نسبة الذكور (7.8%) ونسبة الاناث (0.8%)، في حين شهدت ارتفاعا طفيفاً لنسبة القوي العاملة في هذا النشاط سنة 2022 فوصلت للذكور (8.5 %)، أما الاناث فقد بلغت نسبة (0.6 %). أما باقي القطاعات فتراوحت النسب ما بين (4,4 -0.1 %) ويرجع تدني العديد من القطاعات بشكل كبير مع دخول بعض الأنشطة لسوق العمل لسنة 2022، وهذا الوضع يعكس ضعف تطور القطاعات الأخرى، مما يشير إلى تدني دور القوى العاملة فيها خلال سنتي 2012 -2022 ولذا لابد من أن تعمل الدولة والأجهزة ذات العلاقة على زيادة مخصصات الاستثمار في القطاعات الاقتصادية الأخرى مما يساعد على تنميتها الأمر، ووضع السياسات اللازمة التي من شأنها تشجيع القوى العاملة إلى التوجه للأنشطة التي تفتقر لعنصر العمل ويزيد من إنتاجيتها، وتنمية الاقتصاد الوطني الليبي وتقليل نسبة البطالة المقنعة في القطاعات التي تعاني من وجود فائض من القوى العاملة.

المشتغلون حسب المناطق والقطاعات:

بالرغم من المبالغ الضخمة المنفقة على التعليم والتدريب الفني والمهني، ولكن قليلة النتائج في سوق العمل، حيث يتم جلب الأيدي العاملة الماهرة من الخارج، مما سبب في ارتفاع معدلات البطالة في ليبيا، إلا أن مهارات قوة العمل ذات تناسب طردي مع ما هو موجود من وظائف، ومن أهم الاسباب إقبال الأفراد على الوظائف الإدارية والابتعاد عن الوظائف اليدوية والمهنية، وعلى الرغم من الجهود المبذولة في تطوير التعليم ومع هذا يوجد فائض في الأيدي العاملة غير الماهرة، والاعتماد على القطاع العام في استيعاب مخرجات التعليم دون القطاع الخاص؛ لأن القطاع الخاص قطاع صغير الحجم، ولا يوفر الحماية الاجتماعية للعمال (رمضان عبدالله الشبه ،مصطفى مسعود حدود،2015، ص ص 98 – 104).

في حين قامت الدولة بإنشاء وزارة الشؤون الاجتماعية، والتي تدير الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، الذي يغطي القطاعين العام والخاص، وكذلك من يعملون أعمالاً حرة وكبار السن والأمومة والمعوقين ودعم العاملين في حالات فقد الوظائف والوفاة. وأن الدور الفعال لوزارة الاقتصاد لجلب وتشغيل الأيدي العاملة في ليبيا وذلك تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة، في الحصول على القروض بأسعار فائدة منخفضة وضمانات

بسيطة، وتعزيز العمالة في القطاعين العام والخاص، كما تعمل الوزارة على تنمية الطلب على الأيدي العاملة الليبية، كل هذه المبادرات من الدولة لكنها تفتقر إلى عامل التنسيق فيما بينها.

إن توزيع المشتغلين حسب المناطق والقطاعات الاقتصادية في ليبيا للفترتين 2012 – 2022 يبين أي من القطاعات الأكثر أهمية في النشاط الاقتصادي داخل الدولة خاصة الاكثر جلب لقوة العمل، كما يوضح مدى توفر الإمكانات التي تعزز القدرة الذاتية لدولة ومحاولة توسيع النشاط الاقتصادي لكل منطقة على حسب الموارد المتاحة. ورغم تلك الجهود لا يزال القطاع العام يستوعب غالبية القوى العاملة في ليبيا. وقد أدت العوامل الاجتماعية والثقافية الأكثر ملاءمة للتوظيف التي يقدمها القطاع العام عن القطاع الخاص. نجد أن الشباب يفضل العمل في وظائف القطاع العام، مما تسبب لحدوث أزمة جعلت الحكومة غير قادرة على خلق فرص عمل مناسبة للشباب تمكنهم من دخول سوق العمل، والجدول رقم (5) يوضح التوزيع النسبي للمشتغلين حسب المناطق والقطاعات لسنتي 2012 -2022.

الجدول (5) التوزيع النسبي للمشتغلين حسب المناطق والقطاعات لسنتي 2012 -2022.

المنطقة	التوزيع النسبي للمشتغلين حسب المناطق والقطاع لسنة 2012			التوزيع النسبي للمشتغلين حسب المناطق والقطاع لسنة 2022		
	الجهاز الاداري	القطاع العام	القطاع الخاص	الجهاز الاداري	القطاع العام	القطاع الخاص
طبرق	88.2	5.5	6.2	89.0	1.6	8.4
درنة	88.3	5.8	5.1	97.1	0.2	2.3
الجبل الاخضر	91.8	4.3	3.4	92.9	2.3	4.1
المرج	87.7	5.4	6.9	92.8	2.2	4.4
بنغازي	66.1	16.3	16.0	69.3	10.3	20.0
الواحات	72.1	20.9	7.0	74.0	1.5	23.0
الكفرة	89.1	5.8	4.4	86.8	4.0	8.6
سرت	69.8	22.8	6.8	86.5	6.8	5.3
الجفرة	92.1	5.1	2.8	91.5	0.8	7.7
مصراته	59.6	17.4	20.6	76.1	4.5	18.3
المرقب	81.6	8.0	9.7	86.9	2.5	9.7
طرابلس	60.4	17.9	20.4	74.3	4.4	20.9
الجفارة	84.7	9.7	5.3	84.9	4.8	10.0
الزاوية	81.0	10.0	8.5	83.3	5.7	10.3
المنطقة الغربية	91.0	5.3	3.7	88.4	2.9	8.7
الجبل الغربي	88.5	7.2	3.7	94.6	1.9	3.1
نالوت	92.8	4.9	2.3	97.3	1.0	1.7
سبها	75.4	16.4	8.2	45.2	34.4	19.5
وادى الشاطئ	91.9	7.3	0.8	94.2	0.4	5.0
مرزق	86.0	9.3	4.7	92.1	1.2	6.2
وادي الحياة	92.2	1.9	5.6	78.5	9.3	11.1
غات	95.6	4.4	0.0	88.9	4.4	5.8
الاجمالي	76.7	11.8	10.8	81.5	5.0	12.8

المصدر: وزارة التخطيط، مصلحة الإحصاء والتعداد، نتائج مسح القوة العاملة (للتشغيل والبطالة)، لسنتي 2012- 2022 ص40 ص39.

فتبين من الخلال الجدول أن أغلب التوزيع النسبي للمشتغلين حسب المناطق داخل الدولة هو الجهاز الإداري، فكان إجمالي المشتغلين سنة 2012 (76.7%) وأعلى منطقة توجد بها قوى عاملة في هذا الجهاز هي منطقة غات بنسبة (95.5 %) أي أغلب السكان يشتغلون في هذا القطاع ، أما أقل نسبة فكانت منطقة مصراتة بنسبة (59.6 %)، كما هو موضح في الشكل (8)، في حين نجد أن سنة 2022 ارتفاع في هذا القطاع ليصل إجمالي المشتغلين إلى (81.5%) ونجد أعلى نسبة للعاملين في الجهاز الاداري في منطقة نالوت بنسبة (97.3%) رغم ارتفاع نسب المشتغلين في أغلب مناطق ليبيا في هذا القطاع، أما أدنى نسبة فكانت منطقة سبها بنسبة (45.2 %).

الشكل (8) التوزيع النسبي للمشتغلين حسب المناطق للقطاع الجهاز الاداري لسنة 2012 -2022

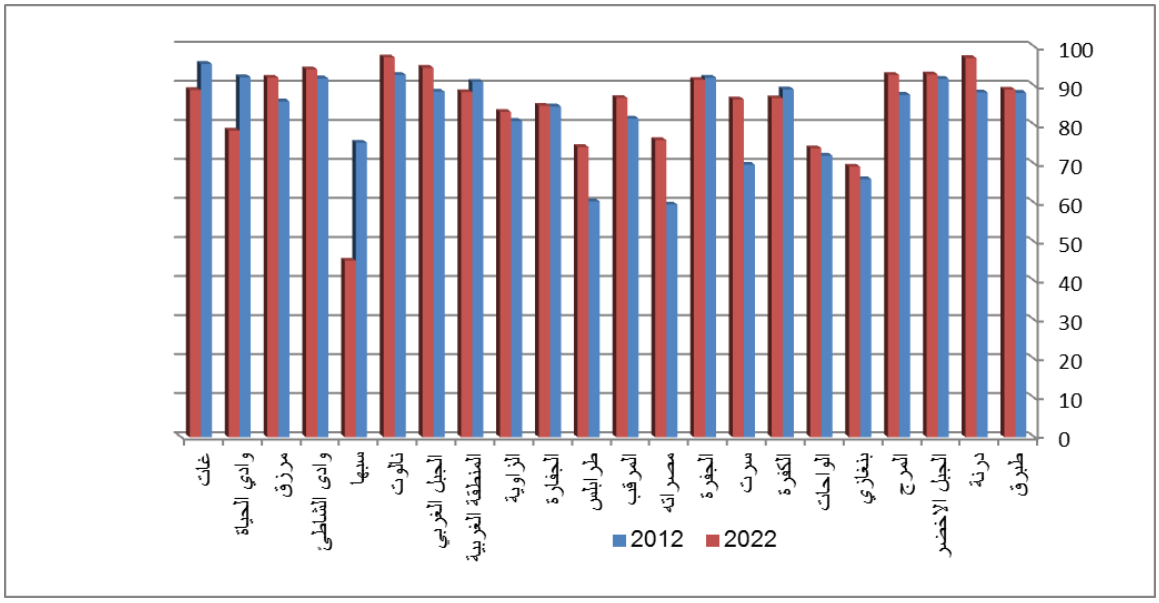

5المصدر: عمل الباحثة استنادا للجدول 5.

أما التوزيع النسبي للمشتغلين حسب المناطق للقطاع العام لسنة 2012 -2022 فتبين أن إجمالي المشتغلين سنة 2012 بلغ ما نسبته (11.8%) وكانت أدنى نسبة في منطقة وادي الحياة بنسبة (1.9%)، وأعلى نسبة في منطقة سرت بنسبة (22.8%)، أما سنة 2022 فتقل نسبة اجمالي المشتغلين إلى (5.0%) إلا أن أغلب القوي العاملة تعمل في الجهاز الإداري، وأعلى نسبة لهذا القطاع هي منطقة سبها (34.4%)، وأدنى نسبة تشغيل منطقة درنة (0.2%) وتليها منطقة وادي الشاطئ والجفرة بنسب (0.4 %) و(0.8 %) على التوالي، كما هو مبين في شكل (9) رغم ان مشاركة القطاع العام في الاقتصاد لها تأثير هائل على سوق العمل وتستمر ليبيا في الحفاظ على أحد أعلى مستويات التوظيف في القطاع العام في العالم، حيث يستوعب 70% (Braun, G. and Jones, A.2014, 346) من القوى العاملة الرسمية وقد أدت الأجور والمزايا وظروف العمل السخية التي يوفرها هذا القطاع إلى توقعات أجور عالية بشكل غير واقعي من خريجي الجامعات ومدارس التعليم والتدريب المهني، الذين يطمحون جميعا إلى وظائف ذوي مكانة مناسبة ،ونتيجة لذلك فإن معظم الليبيين غير راغبين في القيام بأعمال يدوية، مما يؤدي إلى فجوة في سوق العمل .

الشكل (9) التوزيع النسبي للمشتغلين حسب المناطق للقطاع العام لسنة 2012 -2022

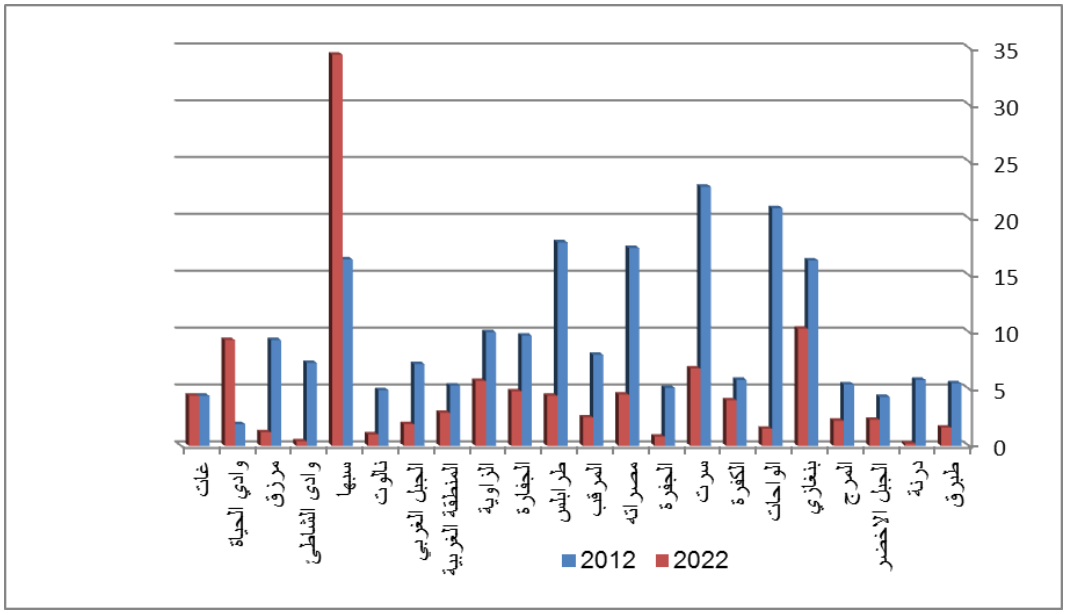

المصدر: عمل الباحثة استنادا للجدول (5).

أما إجمالي التوزيع النسبي للمشتغلين حسب المناطق للقطاع الخاص لسنة 2012 فبلغ ما نسبته (10.8%) ويتبين من خلال الجدول رقم (5) أن منطقة غات لا يوجد بها مشتغلين في القطاع الخاص حسب التقرير بنسبة (0.0%) أما أعلى نسبة في منطقة مصراته التي بلغت (20.6 %)، أما سنة 2022 فقد زاد اجمالي هذا القطاع بنسبة (12.8%) فكانت منطقة الواحات أعلى نسبة (23.0 %) تليها منطقة طرابلس بنسبة (20.9%) وبنغازي (20.0%) أما أدنى نسبة فهي في منطقة نالوت (1.7 %) إلا أن أغلب السكان يشتغلون في الجهاز الإداري، تليها منطقة درنة بنسبة (2.3%)، كما هو موضح في الشكل رقم (10)، وتشير بعض التقارير الدولية أن حوالي 4 % من القوى العاملة تعمل في القطاع الخاص في ليبيا ، فيما يعمل 120 ألف ليبي لحسابهم الخاص فإن العاملين خارج النطاق الحكومي تقدر نسبتهم بحدود 15% من القوى العاملة (pd24 Calice, P., T. Benattia, A. Carriere and E. Davin ,2015,)، ولا يختلف موظفو القطاع الخاص كثيراً عن موظفي القطاع العام من حيث تدنّي الخبرة وضعف التحصيل وعدم تماشي قدراتهم العلمية مع احتياجات السوق ومتطلباتها مما انعكس على ضعف المرتبات والأجور الممنوحة في القطاع الخاص وتفضيل توظيف العمالة الأجنبية. لذا فإن على الدولة اتخاذ التدابير اللازمة المعالجة تحديات التوظيف والبطالة في ليبيا.

الشكل (10) التوزيع النسبي للمشتغلين حسب المناطق للقطاع الخاص لسنة 2012 -2022.

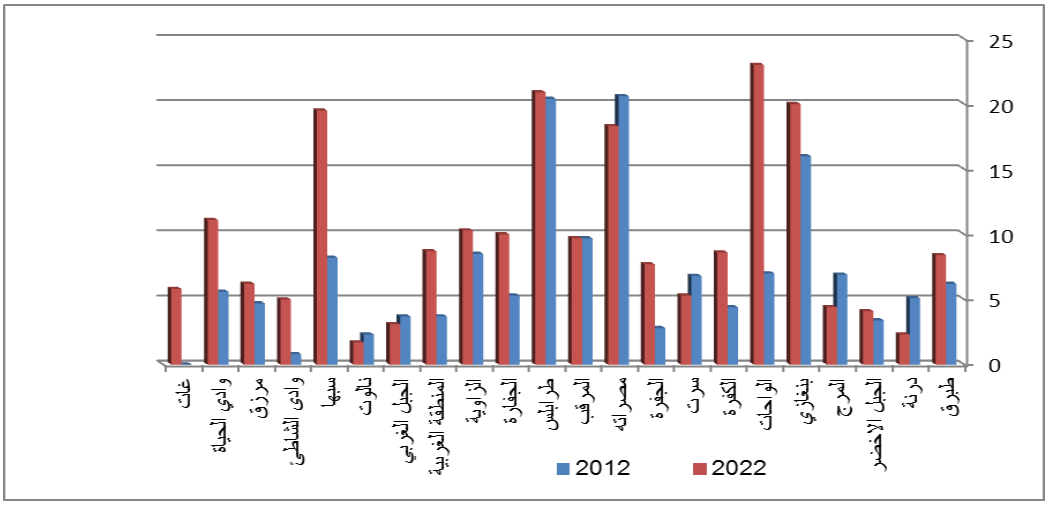

المصدر: عمل الباحثة استنادا للجدول 5.

وبهذا نجد أن التوزيع النسبي للمشتغلين حسب المناطق والقطاعات خلال سنة 2012 أن القطاع الحكومي والقطاع العام هما القطاعان المسيطران على جميع المناطق وأن القطاع الخاص لازال ضعيفاً جداً وتنعدم في منطقة غات، باستثناء ثلاث مناطق وهي المناطق الأوسع نشاط الاقتصادي في البلاد وهي طرابلس ومصراته وبنغازي.

أما سنة 2022 التوزيع النسبي للمشتغلين حسب المناطق والقطاعات أن القطاع الحكومي والقطاع الخاص هما القطاعين المسيطران على أغلب المناطق وأن القطاع العام ضعيفاً جداً وبنسبة 5.0% باستثناء منطقة سبها التي شهدت ارتفاعاً ملحوظاً في النشاط الاقتصادي في القطاع العام بلغت 34.4%، وهذا الوضع يشير إلى أن نشاط الدولة هو المسيطر وأن اقتصاديات المناطق تعتمد بشكل كبير على توفير فرص العمل للقوى العاملة داخل الدولة.

رغم التحديات والعقبات التي تواجه تنفيذ المشاريع المخطط بحيث تأثر علي القوى العاملة والنشاط الاقتصاد الليبي ويمكن تلخيص هذه التحديات في النقاط التالية :

مع مضي عملية التحول في ليبيا قدماً، سيساعد بناء تحالفات لتحسين آفاق التوظيف للقوي العاملة في تدعيم بناء الدولة على الأمد الطويل، وتعد التحديات التي تواجهها ليبيا ،فإن ليبيا بحاجة إلى سد الفراغ المؤسسي، وتيسير التصالح فيما بين الفصائل المتنافسة في دولة وهذا يعجل بسرعة التغير. وقد بدأ التعاون بين القطاعين العام والخاص يبرز في ليبيا. ويمكن لهذه الشراكات أن تعجل بسرعة التوظيف اعدد كبيرة من الوي العاملة المحلية وإعادة الاندماج، للقطاعات غير المستغلة، والقطاعات الجديدة مثل التجارة، والخدمات، والسياحة والصناعات الغذائية. وهذا يعالج طائفة من التحديات التي تواجه القوي العاملة في ليبيا.

1- عدم الاستقرار السياسي والصراع المسلح دخل ليبيا دولة ذات مساحة جغرافية كبيرة وبعدد سكان لا يتناسب مع المساحة الجغرافية. لذا فإن تأمينه ليس بالأمر اليسير ويحتاج إلى أعداد كبيرة ومعدات متقدمة للمراقبة والحماية والتي يتطلب توفيرها وتغطية نفقاتها مبالغ كبيرة تؤثر سلباً على الاستثمار والتنمية. إن عدم الاستقرار السياسي والصراع المسلح يبقى تحدياً كبيراً لبناء وتنويع الاقتصاد وإعادة الإعمار مما يشجع الاستثمار الأجنبي للدخول الي السوق الليبية وتجاهل القوي العاملة المحلية لعدم الخبر المهنية، **كذلك** الأعداد الكبيرة للمهاجرين الأجانب في ليبيا تعتبر تحدّياً حقيقياً. إن هذه الأعداد إن لم تتمكن من استكمال رحلتها

للوصول للدول الأوروبية فإن أغلبها سيفضل البقاء في ليبيا والعمل في الاقتصاد غير الرسمي، كما سيؤثر معظم هؤلاء في الطابع الديمغرافي للبلد ويمكن أن يفرضوا على الدولة الليبية إعطائهم حق المواطنة

2- البطالة وتوجه التوظيف الي القطاع العام من التحديات التي يواجهها الاقتصاد الليبي ارتفاع عدد موظفي القطاع العام، رغم الاعداد المتزايدة من البطالة وعدم قدرة الدولة على توفير فرص عمل عن الباحثين عن العمل اول مرة ، إن الحاجة لمعالجة مشكلة البطالة التوظيف في القطاع العام ملحة وتحتاج إلى آليات مبتكرة وتفعيل ودعم القطاع الخاص لاحتواء الأعداد التي يمكن الاستغناء عنها ،ان توزيع العاطلون عن العمل ومعدلات البطالة على مستوى المناطق ساعد في فهم مستويات التوظيف لقوة العمل الليبية بكل منطقة وما هي المناطق الأكثر سكانها يعانون من هذه الظاهرة حتى يمكن وضع السياسات والحلول المناسبة للإعداد والتأهيل بما يؤدي إلى تحقيق المكانة الوظيفة الأمثل لقوة العمل الوطنية.

3- مخرجات التعليم ومراكز التدريب: تعتبر مخرجات التعليم ومراكز التدريب من أهم معوقات الحصول على العمل في السوق الليبية حيث إنها لا تتماشى واحتياجات سوق العمل خاصة في القطاع الخاص ان الحالة التعليمية التي تعاني أكثر من غيرها من وطأة البطالة هي المستويات الأدنى تحصيلا (والذين يقرؤون ويكتبون بمعدل (33.1%) يلها الأميون بمعدل (25.7%)وهذا مؤشر مهم جدا لتأكيد ان التحصيل التعليمي كلما ارتفع كلما كان له حظوظ أفضل في الحصول على فرص العمل فكان معدل المتحصلين على الدكتوراه اقل معدل (3.2%) .ومن جانب آخر نلاحظ أن الحاصلين على مستوى تعليمي فوق الثانوي ودون الجامعية هم الأقل تأثراً بظاهرة البطالة بمعدل (13.9 %)، لسنة 2022 (وزارة التخطيط مصلحة الإحصاء والتعداد، 2022، ص55).

4- منافسة الشركات العامة و الأجنبية للقطاع الخاص من المتوقع أن القطاع الخاص في ليبيا (خاصة المشاريع الصغيرة والمتوسطة سيساهم بشكل كبير في إعادة بناء الاقتصاد الليبي وتنويع مصادر الدخل واستيعاب البطالة وتخفيف عمالة القطاع العام، إلا أن القطاع الخاص في ليبيا يواجه مجموعة من التحديات التي تعرقل تطور وبناء هذا القطاع، حيث إن الحكومة لا تقدم أي خدمات أو دعم للقطاع الخاص، كما أن غياب الأمن واستشراء الفساد وبيروقراطية الإجراءات وضعف مصادر التمويل كلها عوامل أثرت بشكل سلبي في استقرار القطاع الخاص. أضف إلى ذلك تفضيل الشركات العامة في الاستفادة من التعاقدات الحكومية على الشركات الخاصة سبب محدودية حصول شركات القطاع الخاص على عمل، بالإضافة إلى المنافسة الشرسة من القطاع غير الرسمي والمنافسة غير المتكافئة مع الشركات الأجنبية ذات الخبرة والقدرة المالية الجيدة. كل هذه التحديات تحول دون نمو وتطور القطاع الخاص.

5- الصراع على مصادر الدخل الموارد الطبيعية يشكل النفط أكبر عائد في الدخل القومي الليبي ويؤثر بشكل كبير في صناعة القرار السياسي والاقتصادي وفرض النفوذ على الأرض ، والانقسام المؤسسي إن انقسام المؤسسات نظراً للصراع السياسي أصبح تحدياً حقيقياً ومؤثراً على هيبة الدولة وسيادتها ،مما خلق حالة من الاستهتار والتسيب الإداري وإهدارا للمال العام ، إن إنهاء الدعم للسلع والوقود وغيرها سيساهم بشكل ملحوظ في توفير مبالغ لإعادة استثمارها في التنمية والحد من الجريمة والتهريب إن هذه الأفعال تنتج تحديات حقيقية حيث كانت ولا زالت تعيق أي فرصة للتطور أو إعادة هيكلة للاقتصاد الليبي.

6- إعادة الإعمار وتطوير البنى التحتية: البنية التحتية في ليبيا في حالة غير جيدة مع انتشار الفساد وضعف القطاع المصرفي، كما إن إعادة الإعمار تحتاج إلى بنى تحتية أساسية، كالطرق والموانئ والمطارات التي تمكن الشركات المحلية والأجنبية من استيراد موادها واستجلاب عمالتها ونقلها لمواقع العمل **والتعويضات للشركات الأجنبية والمحلية والمواطنين.**

7- عدم الثبات في السياسات العامة سواء الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية، شكّل تحدياً للقطاع الخاص والمستثمرين الأجانب. اهمها التحديات المالية التي تشكل تحدياً مستمرا للاقتصاد، ويقتصر الإنفاق التنموي فيه على نسبة بسيطة يشكل تحدياً في إمكانية وقدرة الدولة على القيام بأي أعمال تطويرية وتنموية في الاقتصاد الليبي، فضلا عن مشكلة فروقات شراء العملة في السوق الموازية عن السعر الرسمي والذي أرهق صغار التجار وأصحاب المشاريع الفردية والأسرية.

8- ضعف الصناعة والزراعة والاعتماد على الاستيراد من الخارج لابدا من تطوير القطاع الصناعي والزراعي لسد احتياجات السوق المحلية بحيث يخلق فرص عمل كبيرة ويساهم في تنوع الاقتصاد خاصة عند التركيز على المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم ، رغم محدودية الأراضي الزراعية وكمية المياه، وكذلك قلة خبرة العمال الليبيين في القطاع الصناعي وعدم توفر المواد الخام بسعر مناسب في السوق المحلية واعتماد التجار على الاستيراد بشكل كبير .

كل هذه التحديات والعقبات قد اثرت علي القوى العاملة والنشاط الاقتصاد الليبي.

النتائج :

1- محدودية القطاع الوظيفي في الفترة (2012 – 2022) لدخول الدولة في صراع سياسي في هذه الفترة والتحاق معظم الشباب بالوحدات العسكرية ، وما اتبعها من صراعات ونزاعات محلية، مما يدل على تناقص المستمر في نسبة القطاع الزراعي أمام الزيادة السكانية ويقابلها وجود تذبذب في عمل المنشآت الصناعية، ما بين عملها وتوقفها بين الحين والآخر بسبب الظروف الأمنية التي تمر بها الدولة.

2- تأثر كل من حجم ونمو القوة البشرية ومعدل النشاط الاقتصادي العام بالظروف التي مر بها ليبيا كالمتغيرات الديموغرافية والاجتماعية والسياسية والامنية ، وتراوح معدل النشاط السنوي للقوة البشرية والعاملين اقتصاديا سنة 2012 (47.7%) في حين نجد قد زاد سنة 2022 (49.1%).

3- تبين أن أعلى نسبة سنة 2012 كانت في النشاط الإدارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي بنسبة (34.56%) نسبة مشاركة الذكور (43.54 %) وتقل النسبة الاناث في هذا النشاط تصل (15.32 %) ثم زادت هذه النسبة سنة 2022 لنفس النشاط أخذ نسبة مشاركة لتصل إلى (44.1 %)، نسبة مشاركة للذكور (53.7%)، أما نسبة المشاركة الاناث فبلغت (29.4%).

4- اما قطاع التعليم فكانت مرتفعة لسنة 2012 بنسبة (32.1%)، حيث تحصلت مشاركة الاناث في هذا القطاع بنسبة عالية تصل (65.31%)، أما الذكور فكانت المشاركة بنسبة (16.48%)، فقد تناقص مشاركة هذا القطاع سنة 2022 بنسبة (26.8%) فتبين التوزيع النسبي لذكور (12.6%) اما الاناث بنسبة (48.8%)

5- فتبين مستوى مشاركة المرأة في التشغيل في ليبيا لسنتي 2012 - 2022 قد بلغت النسب بين (31.8 - 39.4%) رغم ان هناك تباين واسع فيما بين المناطق في نسب مشاركة المرأة في التشغيل تراوحت بين(20.6- 26.9%) كأدنى نسبة في مدينة مصراته للفترتين، (46.4 -60.6%) كأعلى نسبة بمنطقة وادي الشاطئ ، غير ان المناطق قليلة الكثافة السكانية ومحدودة النشاط الاقتصادي سجلت معدلات مشاركة للنساء عالية مقارنة بالمناطق الكثيفة سكانيا وذات حجم نشاط اقتصادي أكبر، يرجع هذا الي مزاولة من الانشطة التقليدية في هذه المناطق، كذلك جانب العادات والتقاليد يتحكم في نشاط الاناث في المجتمع الليبي .

6- أن التوزيع النسبي للمشتغلين حسب المناطق والقطاعات خلال سنة 2012 أن القطاع الحكومي والقطاع العام هما القطاعان المسيطران على جميع المناطق وأن القطاع الخاص لازال ضعيفاً جداً، أما سنة 2022 التوزيع النسبي للمشتغلين حسب المناطق والقطاعات أن القطاع الحكومي والقطاع الخاص هما القطاعين المسيطران على أغلب المناطق وأن القطاع العام ضعيفاً جداً وبنسبة 5.0% .

التوصيات

1- ضرورة وضع وتنفيذ خطط وبرامج اقتصادية لاستيعاب أعداد الباحثين عن عمل من خلال توفير فرص العمل لهم، وذلك بجلب استثمارات محلية وأجنبية من شأنها توفير فرص عمل للأفراد الليبيين الباحثين عن عمل، مع عقد دورات تدريبية في الداخل والخارج للقوي العاملة الليبية الباحثين عن عمل بما يتناسب مع متطلبات سوق العمل الليبي.

2- لابدا من الدولة الخروج من هيمنة القطاع الواحد على الاقتصاد بوضع برامج التطوير باقي القطاعات وخصوصا التي سيكون للاقتصاد الليبي ميزة تنافسية فيها

3- تبني برامج تدريبية ناجحة مع سوق القوى العاملة من تحليل وتحديد مشاكل القوى العاملة في الدولة والتنسيق بين قنوات مدخلات ومخرجات القوى العاملة بطريقة تضمن كافة متطلبات سوق العمل الليبي.

4- الاستمرار في سياسة إحلال الأيدي العاملة الوطنية محل الأيدي العاملة الأجنبية في حالة توافر الكفاءات.

5- منح الباحثين عن عمل إعانات شهرية تكفيهم لسد حاجياتهم، تفاديا للآثار السلبية الاقتصادية والاجتماعية.

6- تحتاج ليبيا إلى رؤية اقتصادية واضحة للمستقبل، فقد أصبحت عملية صنع السياسات محدودة وغير شفافة بشكل متزايد، كما تفوضت عملية تنسيق السياسات بين المؤسسات الاقتصادية الرئيسية بسبب سنوات من عدم الاستقرار السياسي. وهناك حاجة ملحة إلى ميزانية متفق عليها لتحسين الوضع الاقتصادي داخل الدولة .

7- يجب علي الدولة وضع الخطط التنموية تتضمن رؤية مستقبلية أو توصيات تستهدف ضرورة تحقيق التوازن بين النمو السكاني والنمو الاقتصادي لضمان استدامة التنمية وارتفاع نسبة مساهمة القوة البشرية في النشاط الاقتصادي.

المصادر والمراجع:

1- احميد ساسي، التغيرات السكانية في ليبيا منذ 1954-1999، (1999)رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة عين شمس، كلية الآداب، قسم الجغرافيا، 34 .

2- الأمم المتحدة في ليبيا تصدر تقرير نتائج عام2022-وتطلق-موقعاً-إلكترونياً- جديد https://unsmil.unmissions.org/ar

3- خالد محمد بن عمور،(2014)، العيوب الجيوبوليتيكية للدولة الليبية وأثرها على إنشاء التقسيمات الإدارية، دراسة في الجغرافيا السياسية، مجلة كلية الآداب جامعة طنطا، العدد 27 ، 65.

4- وزارة التخطيط، مصلحة الإحصاء والتعداد،(2012 – 2022).نتائج مسح القوة العاملة (للتشغيل والبطالة).

5- وزارة التخطيط، مصلحة الإحصاء والتعداد،(2012- 2022)، نتائج مسح القوة العاملة (للتشغيل والبطالة)، 18-20.

6- Abuhadra, Dia S., and Tawfik T. Ajaali (2014). Labour Market and Employment Policy in Libya. Villa Gualino: European Training Foundation. Available at **https://www.etf.europa.eu/sites/default/files/m/** 01BE9A2F283BC6B2C1257D1E0041161A_Employment%20policies_Libya.pd .

7- الهيئة العامة للمعلومات (2018) التقرير الخامس للتنمية البشرية تحديات التنمية في ليبيا (طرابلس الهيئة العامة للمعلومات ، ص 143.

8- https://omu.edu.ly/archives/3905 ندوة علمية بعنوان ،2020 ،جائحة كورونا في ليبيا: الواقع والتطلعات.

9- وزارة التخطيط، مصلحة الإحصاء والتعداد،(2022) نتائج مسح القوة العاملة (للتشغيل والبطالة)، 65.
10- Sundararajan, Aurn. The Sharing Economy:(2016) The End of Employment and the Rise Crowd- Based Capitalism. MIT Press. Cambridge.
11- Clarke, J.I. (1975)." Population Geography", 2nd ed. Porgamon Press, oxford.8
12- محمد فايز العيسوي،(2002) أسس جغرافية السكان، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 319.
13- عبد الله عطوي ،(2000) جغرافية السكان ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 185.
14- مهدي ناصر حسين الكناني،(2013) التحليل الجغرافي للتركيب الاقتصادي واتجاهاته في محافظة النجف باستخدام نظم المعلومات الجغرافية، رسالة ماجستير (غير منشورة) مقدمة إلى كلية التربية للبنات، جامعة الكوفة ، 33.
15- رشود بن محمد الخريف، (2005)التركيب العمري والنوعي لسكان المملكة العربية السعودية، بحوث جغرافية)، مجلة الدارة. العدد 25، الرياض، 6.
16- مختار محمد مختار الحسانين،(2017)، التركيب الاقتصادي للسكان بمحافظة الدقهلية اطروحة دكتوراه غير منشورة جامعة اسيوط - كلية الآداب - قسم الجغرافية ،203.
17- وزارة التخطيط، مصلحة الإحصاء والتعداد،(2012 -2022)، نتائج مسح القوة العاملة (للتشغيل والبطالة)، 63 -55.
18- فتحي أبو عيانة،(2008)، جغرافية السكان أسس وتطبيقات، ط 4، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 321.
19 - عباس السعدي،(2002)، جغرافية السكان، ج2، دار الكتب للطباعة والنشر، بغداد، 76.
20- رمضان عبدالله الشبه و مصطفى مسعود حدود،(2015)، أسباب عدم التوافق بين مخرجات التعليم العالي متطلبات سوق العمل في ليبيا المجلة الجامعية، المجلد الثالث، العدد السابع عشر، جامعة الزاوية، 98 – 104.
21- Braun, G. and Jones, A., Libya - Building the future with youth: Challenges for education and employability, Deutsche Gesellschaft für Internationale Zusammenarbeit (GIZ), 2011. Last accessed April 2014 at: **www.giz.de/en/** downloads/giz2013-0297en-libya youth.pdf
22- Calice, P., T. Benattia, A. Carriere and E. Davin (2015), Simplified Enterprise Survey and Private Sector Mapping: Libya 2015, World Bank Group, Washington, DC. **http://documents.worldbank**. org/curated/en/2015/09/25016718/simplified-enterprise-survey-privatesector-mapping- libya-2015.
23- وزارة التخطيط، مصلحة الإحصاء والتعداد،(2022)نتائج مسح القوة العاملة (للتشغيل والبطالة)، 55.